البركة

تقرير حوكمة الشركات 2024

شركاء في الإنجاز

حوكمة الشركات

تأسست مجموعة البركة (ABG) وسُجّلت بتاريخ 27 يونيو 2002 بموجب ترخيص من مصرف البحرين المركزي. وبدأت أول سنة مالية لها في عام 2003، إذ قامت بتوحيد النتائج المالية لجميع البنوك التابعة لها وفقًا لمعايير المحاسبة الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (أيوفي). وأصدرت المجموعة أول تقرير موحّد لها في 31 ديسمبر 2003، بالدولار الأمريكي. وفي أثناء هذه المرحلة، تم الحفاظ على سيطرة المجموعة على وحداتها التابعة من خلال اتفاقيات للملكية والإدارة، وبدعم من الإدارات القانونية والمستشارين القانونيين.

وفي عام 2006، طرحت مجموعة البركة اكتتابًا عامًا أوليًا جمعت من خلاله أكثر من 630 مليون دولار أمريكي وأصبحت شركة عامة مُدرجة في بورصة البحرين (سوق البحرين للأوراق المالية سابقًا) وناسداك دبي (بورصة دبي المالية العالمية سابقًا). وبدأت حركة تداول أسهم المجموعة في السوقين في سبتمبر 2006، وحافظ المؤسسون على حصة نسبتها 55% من الأسهم، في حين طُرحت نسبة 45% منها للتداول في السوقين.

وفي عام 2017، أصدرت المجموعة بنجاح صكوكًا إسلامية من الفئة 1 (Tier-1) بقيمة 400 مليون دولار أمريكي، والتي أُدرجت لاحقًا للتداول في البورصة الإيرلندية. وفي عام 2022، تحوّلت المجموعة من «مصرف جملة» إلى «شركة استثمار - الفئة 1 (مطابقة للمبادئ الإسلامية)» تعمل تحت إشراف مصرف البحرين المركزي. وفي أعقاب ذلك، تم إلغاء إدراج أسهم المجموعة في السوقين، وذلك بناءً على القرارات التي اتخذها المساهمون أثناء اجتماع الجمعية العامة غير العادية، وعليه أصبحت المجموعة شركة خاصة ذات محفظة متنوعة من المساهمين في 2024.

وعلى الرغم من هذه التحديات، تواصل مجموعة البركة خدمة عملائها عبر شبكة من البنوك تعمل في 13 دولة وتضم أكثر من 600 فرع، وتقدم لهم خدمات مالية موثوقة مُصممة خصيصًا لتلبية احتياجاتهم.

تعتبر المجموعة أن اعتماد سياسة حوكمة شركات وثقافة إدارة مخاطر منضبطة شرطًا أساسيًا لضمان الإدارة الفعالة للمجموعة لتحقيق عوائد مالية قوية ومستدامة وإضافة مزيد من القيمة للمساهمين. إن تبني والمحافظة على أعلى مستوى من حوكمة الشركات وإدارة المخاطر، من خلال المراجعة المتواصلة والفعالة، هو المفتاح لبناء شركة مسؤولة تتمتع بأخلاقيات قوية. وقد كان ذلك ضروريًا لتأسيس بنية حوكمة قوية يتم بموجبها وبشكل واضح تحديد وفصل الوظائف والأدوار والمسؤوليات بين مجلس الإدارة ولجان مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية ومسؤولي وموظفي الشركة.

مجلس الإدارة

إن مجلس الإدارة («المجلس») هو المسؤول عن وضع استراتيجية عمل وأولويات المجموعة والإشراف عليها، وهو مسؤول كذلك عن وضع السياسات على أعلى مستوى وإدارة المجموعة بشكل عام، ويكون مسؤولًا أمام المساهمين عن الأداء المالي والتشغيلي للمجموعة. كما أنه مسؤول عن زيادة وتخصيص رأس المال، ومراقبة الإدارة التنفيذية ومتابعة أدائها لعمليات المجموعة، واتخاذ القرارات التي تخص الأعمال المهمة، وزيادة قيمة حقوق المساهمين على المدى الطويل. ويقوم المجلس بالتأكد من قيام المجموعة بإدارة المخاطر بشكل فعّال من خلال الموافقة ومتابعة مستوى المخاطر المقبولة للمجموعة والتهديدات الاستراتيجية طويلة المدى لأعمال المجموعة وحمايتها منها.

يكون مجلس الإدارة مسؤولًا أيضًا، ضمن أمور أخرى، عمّا يلي:

- وضع أهداف وغايات المجموعة وإعادة تقييمها بشكل دوري؛
- وضع السياسات اللازمة لتحقيق أهداف وغايات المجموعة؛
- وضع هيكل ومسؤوليات الإدارة ومراجعتها بصورة منتظمة ومراقبة فاعلية الإدارة التنفيذية بما في ذلك مراقبة قدرتها على تخطيط وتنفيذ الاستراتيجيات؛
- العمل والتنسيق بين الإدارة التنفيذية ورئيس المخاطر على تحديد مدى تقبل المجموعة للمخاطر، مع الأخذ في الاعتبار استراتيجية المجموعة والمشهد التنافسي والتنظيمي، ومصالح المجموعة على المدى الطويل، والتعرض للمخاطر والقدرة على إدارة المخاطر بفعالية، والإشراف على التزام المجموعة ببيان الرغبة في المخاطرة وسياسة المخاطر وحدود المخاطر؛
- المشاركة بنشاط في شؤون المجموعة، ومواكبة التغيرات الجوهرية في أعمال المجموعة والبيئة الخارجية والتصرف في الوقت المناسب لحماية مصالح المجموعة على المدى الطويل؛
- مساءلة الإدارة التنفيذية عن النتائج؛
- وضع سياسات وإجراءات مناسبة لعملية الموافقة على الميزانيات التقديرية ومراجعة الأداء مقارنة بالأهداف المحددة في الميزانية التقديرية وبمؤشرات الأداء الرئيسية؛
- التحقق من وضع إطار عام وفعّال وشامل وشفاف لحوكمة الشركات؛
- وضع السياسات والإجراءات المناسبة والموافقة عليها لضمان الامتثال بالسلوك الأخلاقي وبالقوانين والأنظمة ومعايير التدقيق والمحاسبة وسياسة حوكمة الشركات للمجموعة؛
- التأكد من أن عمليات المجموعة ووحداتها التابعة مدعومة ببيئة مراقبة مناسبة، أي أن تكون لدى وظائف وأقسام الامتثال وإدارة المخاطر والرقابة المالية وإعداد التقارير موارد مناسبة وهياكل ملائمة؛
- التحقق من أن عمليات المجموعة مدعومة بنظام تقنية معلومات فعّال ومتكامل ويمكن الاعتماد عليه؛
- التأكيد على وإبلاغ الإدارة التنفيذية بأهمية قيام التدقيق الداخلي في المجموعة وفي وحداتها التابعة بمراجعات دورية لآليات الرقابة الداخلية وتفعيل إجراءات لتعزيز التدقيق الداخلي واتخاذ تدابير تصحيحية سريعة وفعالة لمعالجة ما قد تكشفه أعمال التدقيق؛
- الموافقة على شطب التسهيلات الائتمانية والاستثمارات، حين يكون ذلك مطلوبًا، وفقًا لسياسات وإجراءات المجموعة؛
- التأكد من وجود إطار عمل لمكافحة غسل الأموال لإدارة مخاطر غسل الأموال في جميع أنحاء المجموعة؛
- الموافقة والإشراف على تنفيذ إطار حوكمة المجموعة وإطار إدارة المخاطر وجميع السياسات، ومراجعة الأجزاء ذات الصلة منها بالإضافة إلى مراجعة الضوابط الرئيسية في حالة النظر لنشاط تجاري جديد، أو في حالة حدوث تغييرات جوهرية في حجم المجموعة أو تشكيلها أو استراتيجية أعمالها أو الأسواق أو المتطلبات التنظيمية أو حدوث إخفاق كبير في الضوابط؛
- ضمان تنفيذ برنامج (مكافحة الرشوة والفساد) «برنامج إيه بي سي» في جميع أنحاء المجموعة؛
- الموافقة على الاستثمارات الاستراتيجية التي تقوم بها المجموعة ووحداتها التابعة؛
- رصد ومتابعة احتمال نشوء تضارب مصالح ومنع المعاملات غير السليمة مع الأطراف ذات الصلة؛
- الموافقة على أي معاملات جوهرية خارج النسق الاعتيادي لأعمال المجموعة أو التي تتجاوز حدود صلاحيات الموافقة المفوض بها إلى الإدارة التنفيذية؛
- ضمان إعداد بيانات مالية تعبر بدقة عن الوضع المالي للمجموعة، وذلك على أساس منتظم وثابت والتأكد من المراجعة والموافقة على البيانات المالية الدورية والتقارير والموافقة عليها ونشرها؛
- الموافقة على جميع التغييرات المهمة في السياسات المحاسبية وسياسات إعداد التقارير للمجموعة؛

مجلس الإدارة (تتمة)

- ضمان الامتثال في جميع الأوقات بجميع المعايير الشرعية والمعايير المحاسبية الإسلامية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (أيوفي)؛
- التأكد من أن مجموعة البركة لديها دليل سلوك معتمد للموظفين وأن يتم الامتثال بشكل تام لهذا الدليل في جميع الأوقات؛
- التأكد من أن بيئة المراقبة والانضباط تحافظ على السرية اللازمة لمعلومات العملاء وصون وحماية حقوق وأموال العملاء بشكل مناسب؛
- ضمان تحقيق أهداف المجموعة المتعلقة بتمويلات الاستدامة والمسؤولية الاجتماعية؛
- ضمان أن تحافظ الإدارة العليا على علاقة فعالة وشفافة مع مصرف البحرين المركزي؛
- تنظيم عقد اجتماعات الجمعية العمومية والمساهمين وإعداد جداول الأعمال الخاصة بها؛
- ضمان المعاملة العادلة والمنصفة لجميع حاملي الأسهم، بما في ذلك مساهمي الأقلية؛
- مراعاة المصالح المشروعة للمساهمين وغيرهم من الأطراف المعنية في عملية اتخاذ القرار؛
- التأكد من وجود تمثيل للمرأة في مجلس إدارة المجموعة وفقًا لتوجيهات وزارة الصناعة والتجارة والإفصاح في تقرير الحوكمة لكل سنة مالية عن النسبة المئوية لعضوية مجلس الإدارة مصنفة وفقًا للأصول المرعية بحسب الجنس (عن أي نقص للتمثيل أو التمثيل الناقص لأي جنس)، أو عدم الامتثال للتوجيهات بأي شكل من الأشكال؛
- القيام بأي مهام أو وظائف يطلب من مجلس الإدارة القيام بها بموجب القوانين والأنظمة المعمول بها؛
- ضمان عدم سيطرة أي فرد أو مجموعة من أعضاء مجلس الإدارة على عملية صنع القرار في مجلس الإدارة وعدم تمتع أي فرد أو مجموعة بسلطات مطلقة في اتخاذ القرار؛
- كحد أدنى، الموافقة على الاختيار والإشراف على أداء الرئيس التنفيذي والمدير المالي ورؤساء وظائف إدارة المخاطر والامتثال والتدقيق الداخلي؛
- والإشراف بشكل فعّال على تصميم وتشغيل نظام المكافآت للأشخاص المعتمدين ومراقبة ومراجعة التعويضات المدفوعة للإدارة التنفيذية وتقييم ما إذا كانت تتماشى مع سياسة المكافآت وثقافة المخاطر والرغبة في المخاطرة بالمجموعة.

أثناء مراجعته المنتظمة لاستراتيجية المجموعة، يقوم المجلس باستعراض خطط أعمال المجموعة ومستوى المخاطر التي تنطوي عليها هذه الخطط، ويقيم مدى كفاية رأس المال لدعم مخاطر الأعمال للمجموعة ويضع أهداف الأداء ويشرف على المصاريف الرأسمالية الكبرى والتصرف في الاستثمارات والاستحواذات.

تقع على عاتق مجلس الإدارة المسؤولية العامة عن نظام الرقابة الداخلية للمجموعة وفاعليته وعن تعريف معايير المساءلة التي تمكن الإدارة التنفيذية من تحقيق أهداف المجموعة. ويتحقق المجلس من أن الإدارة العليا تطبّق الأطر العامة للنُظم والضوابط الرقابية والعمليات والإجراءات بما يتفق مع سياسات المجلس والهيكل التنظيمي للمجموعة. كما يقوم بشكل منتظم بتقييم هذه الأطر لضمان توافقها مع احتياجات أعمال المجموعة والمخاطر المرتبطة بها.

كذلك يقوم المجلس بشكل منتظم بمراجعة الإجراءات المعتمدة لتشخيص المخاطر الرئيسية وتقييمها وإدارتها. ويعمل نظام المجموعة للرقابة الداخلية على ضمان المساءلة وتحديد المسؤولية من خلال توثيق متسلسل يمكن مراجعته والتحقق منه. وقد صُمم هذا النظام لضمان فاعلية وكفاءة العمليات والامتثال لجميع القوانين والأنظمة المعمول بها وهو يهدف إلى إدارة المخاطر بشكل يمكن معه تجنب حدوث أخطاء كبيرة أو خسائر جسيمة أو عمليات احتيال. في إطار الوفاء بمسؤوليته عن ضمان الحوكمة الفعّالة في جميع الأمور المتعلقة بمجموعة البركة، وضع مجلس الإدارة سياسة امتثال مكتوبة للتأكد من امتثال المجموعة لجميع القوانين والأنظمة واللوائح؛ ولا سيما تلك الصادرة من مصرف البحرين المركزي والهيئات الرقابية والتنظيمية المحلية الأخرى.

مجلس الإدارة مسؤول أيضًا عن الالتزام بأعلى المعايير الأخلاقية في مزاولة الأنشطة والأعمال التجارية ويتوقع من جميع الموظفين والمديرين والأشخاص المرتبطين بالمجموعة الالتزام بالسياسات والقوانين بما في ذلك تلك المنصوص عليها في قانون العقوبات البحريني. لقد فوض مجلس الإدارة مسؤولية مراقبة الامتثال إلى الرئيس التنفيذي للمجموعة بالتنسيق مع لجنة الامتثال والحوكمة التابعة لمجلس الإدارة.

يتم تنفيذ هذه المسؤولية من خلال دائرة امتثال مخصصة لهذا الغرض ولديها تفويض يغطي جميع جوانب الامتثال بما في ذلك: صياغة سياسات وإجراءات عمل فعالة لإدارة مخاطر الامتثال للمجموعة؛ مساعدة الإدارة التنفيذية والموظفين في إدارة المخاطر؛ تقديم المشورة فيما يتعلق بالقوانين والأنظمة واللوائح ومعايير الامتثال المعمول بها؛ نشر وتعميم سياسات الامتثال وتوفير مبادئ توجيهية لموظفي مجموعة البركة؛ ضمان وجود منهج عمل فعال للامتثال؛ تقديم تقارير دورية إلى مجلس الإدارة فيما يتعلق بضوابط الامتثال؛ وضع ضوابط وأطر عمل فعالة وسياسات قوية بشأن «اعرف عميلك» (كيه واي سي)، ومكافحة غسل الأموال (إيه إم إل) وبرنامج مكافحة الرشوة والفساد («برنامج إيه بي سي»). تعمل مجموعة البركة وباستمرار على تعزيز إطار الامتثال الخاص بها وإطار الامتثال لكل وحدة من وحداتها التابعة لها.

أصدر مصرف البحرين المركزي المتطلبات المعدلة لوحدة الضوابط الرقابية عالية المستوى HC من الدليل الإرشادي الخاص به بموجب المجلد الرابع والتي استوفتها مجموعة البركة فيما يتعلق بمبادئ حوكمة الشركات. تتوافق هذه المتطلبات مع المبادئ المتعلقة بنظام حوكمة الشركات الصادر عن وزارة الصناعة والتجارة في مملكة البحرين، ومعايير أفضل الممارسات الدولية لحوكمة الشركات التي وضعتها هيئات مثل لجنة بازل للرقابة المصرفية والضوابط والسياسات رفيعة المستوى ذات الصلة. تقوم مجموعة البركة بإجراء تقييمات داخلية مفصلة سنويًا لضمان الامتثال لهذه المتطلبات، وفي حالة تحديد أية نواقص، فإنه يتم العمل على تنفيذ التدابير اللازمة لمعالجة تلك النواقص. إن مصرف البحرين المركزي والمساهمين في مجموعة البركة ومجلس الإدارة والإدارة التنفيذية على علم تام بمثل هذه النواقص، إن وجدت، وبالتدابير المتخذة.

تضمن مجموعة البركة باستمرار تمثيل مساهمي الأقلية في المجموعة بشكل جيد في مجلس الإدارة من خلال الأعضاء المستقلين (الذين يشكلون نسبة الأغلبية في مجلس الإدارة)، والذين يتحملون مسؤولية إضافية تتمثل في حماية حقوق مساهمي الأقلية.

يجتمع مجلس الإدارة بانتظام (أربع مرات على الأقل في السنة) ولديه جدول رسمي بالأمور المخصصة له، مع الأخذ في الاعتبار الجوانب الرئيسية لشؤون المجموعة المحالة إليه لاتخاذ القرار بشأنها. يقوم مجلس الإدارة بمراجعة استراتيجية المجموعة وخططها المالية، وجميع التغييرات الجوهرية المقترحة على سياسات المجموعة وهيكلها وتنظيمها، والتقارير المقدمة إليه حول عمليات المجموعة (مع التركيز على التنظيم وإدارة المخاطر وتطوير تكنولوجيا المعلومات) وأداء الإدارة التنفيذية للمجموعة.

وفي كل الأحوال يجب ألّا يقل عدد الاجتماعات التي يحضرها العضو عن 75% من مجموع الاجتماعات في أي سنة، كما يقوم الأعضاء بالتواصل غير الرسمي فيما بينهم في الفترات التي تفصل بين الاجتماعات. ورئيس مجلس الإدارة هو المسؤول عن قيادة المجلس وعن أداء المجلس لوظيفته بكفاءة، ويتأكد من استلام جميع أعضاء المجلس جدول الأعمال ومحاضر الاجتماعات السابقة ومعلومات أساسية خطية قبل كل اجتماع

مجلس الإدارة (تتمة)

من اجتماعات المجلس، وفيما بين الاجتماعات عند الضرورة. ويتم تزويد المجلس ولجانه بمعلومات كاملة وفي الوقت المناسب لتمكينهم من القيام بمسؤوليتهم على أكمل وجه. وفي هذا الخصوص، يحق لمجلس الإدارة ولجانه وجميع أعضائه بصورة فردية الاتصال بالإدارة التنفيذية والاستشاريين القانونيين الخارجيين أو غيرهم من الاستشاريين والمستشارين المختصين على نفقة المجموعة، وبسكرتير المجلس الذي عليه التأكد من الامتثال بإجراءات المجلس وباللوائح والأنظمة المعمول بها. ويشجع المجلس مشاركة أعضاء الإدارة التنفيذية في اجتماعات المجلس إذا ما كان ذلك مناسبا فيما يتعلق بالمسائل التي يتداولها المجلس، وحيثما يرى الرئيس التنفيذي للمجموعة ضرورة معرفة الإدارة التنفيذية بأمر ما يتم تداوله في المجلس.

وبموجب النظام الأساسي لمجموعة البركة يتكون مجلس الإدارة مما لا يقل عن خمسة أعضاء ولا يزيد عن ثلاثة عشر عضواً. ويشغل أعضاء مجلس الإدارة مناصبهم لمدة ثلاث سنوات قابلة للتجديد. ومع ذلك يجوز تمديد مدة الولاية بناء على طلب المجلس لفترة لا تزيد عن ستة شهور على أن يتم الحصول على موافقة وزير الصناعة والتجارة في مملكة البحرين على ذلك.

ولا يوجد حد أقصى للسن التي يجب عندها على عضو مجلس الإدارة التقاعد من المجلس. وتنتهي عضوية عضو المجلس بانتهاء مدة ولايته/ ولايتها أو بناء على قرار من المساهمين في اجتماع الجمعية العمومية، أو نتيجة لأحد الأحداث أو الظروف المحددة أو أكثر، وتشمل هذه ما يلي:

- اكتشاف أن التعيين الأصلي للعضو كان مخالفًا لأحكام قانون الشركات التجارية أو النظام الأساسي لمجموعة البركة؛
- عدم موافاة العضو للشروط المشار إليها في المادة 240 من قانون الشركات التجارية؛
- سوء استغلال عضو لمنصبه كعضو مجلس إدارة في القيام بعمل منافس لعمل مجموعة البركة، أو إذا تسبب في ضرر فعلي لها؛
- إخفاق العضو في حضور ثلاثة اجتماعات متتالية لمجلس الإدارة دون عذر مشروع يتم إبلاغ المجلس به خطيا؛ وعلى مجلس الإدارة اتخاذ القرار في هذا الشأن حسبما يراه مناسبا؛
- إذا استقال العضو أو انسحب من منصبه، شريطة أن تتم الاستقالة في الوقت المناسب، وإلا فإنه سيكون مسؤولًا عن دفع تعويضات لمجموعة البركة؛
- وفاة العضو؛
- وإذا شغل العضو أي منصب آخر في الشركة يتقاضى عنه راتبًا غير منصب يقرر مجلس الإدارة من وقت لآخر دفع راتب لشاغله لطبيعة مهمته التنفيذية.

وعند الإعلان عن طلب تقديم ترشيحات لمنصب عضو مجلس إدارة للحلول محل أعضاء مجلس الإدارة الذين ستنتهي مدة السنوات الثلاثة المقررة لعضويتهم، يجب تقديم طلبات الترشيح هذه إلى أمانة سر المجلس ضمن الوقت المحدد في الإعلان، ثم إلى لجنة الترشيحات والمكافآت التابعة للمجلس لرفع توصياتها إلى مجلس الإدارة. وكجزء من عملية الترشيح، يجب أن يكون كل ترشيح متوافقًا مع القواعد واللوائح المحلية ويجب تقديمه إلى مصرف البحرين المركزي لضمان الامتثال بالمتطلبات (المناسبة والملائمة) لمصرف البحرين المركزي. ويتم بعد ذلك تقديم أسماء كافة الأفراد المرشحين الذين وافق عليهم مصرف البحرين المركزي إلى المساهمين في اجتماع الجمعية العامة التالي لإجراء عملية التصويت والانتخاب. وتجرى انتخابات أعضاء مجلس إدارة المجموعة وفقا للقواعد والإجراءات المنصوص عليها في قانون الشركات التجارية والنظام الأساسي لمجموعة البركة.

وتماشيًا مع ممارسات حوكمة المؤسسة، توجد خطة خلافة للإدارة التنفيذية. وتتم مراجعة هذه الخطة بصورة سنوية وتقدم لمصرف البحرين المركزي.

ويستلم كل عضو جديد ينتخب لمجلس الإدارة خطاب تعيين خطي يوضح الصلاحيات والواجبات والمسؤوليات لذلك العضو وغير ذلك من شروط التعيين ذات الصلة.

يتألف مجلس الإدارة، كما في 31 ديسمبر 2024، من 12 عضوًا. ممن يتمتعون بخلفيات وخبرات مختلفة، وهم مسؤولون فرادى ومجتمعين عن أداء مسؤوليات المجلس وعن الحكم على الأمور باستقلالية وموضوعية. ولا توجد لأي عضو فرد أو مجموعة من أعضاء مجلس الإدارة صلاحيات مطلقة لاتخاذ القرار أو الهيمنة على عملية اتخاذ القرار في المجلس. إن غالبية أعضاء مجلس الإدارة هم إما أعضاء غير تنفيذيين أو مستقلين تماما عن الإدارة التنفيذية، كما أن كل منهم مسؤول بشكل فردي عن التمعن في ومساءلة قرارات وأداء الإدارة التنفيذية. ويشغل منصب رئيس مجلس الإدارة ومنصب نائب رئيس مجلس الإدارة ومنصب الرئيس التنفيذي للمجموعة أعضاء مختلفون، وللرئيس التنفيذي للمجموعة مسؤوليات منفصلة محددة بشكل واضح. ويتم تقييم حجم وتركيبة مجلس الإدارة ولجانه بصورة منتظمة، بينما يتم بشكل سنوي تقييم أداء أعضاء مجلس الإدارة بصورة فردية فيما يتعلق بفاعليتهم ومساهمتهم واستقلاليتهم على ضوء المصالح المفصح عنها والسلوك. كما تتم مراجعة استقلالية أو عدم استقلالية الأعضاء بشكل سنوي.

وتتم مكافأة جميع أعضاء مجلس الإدارة فقط عن طريق المكافأة السنوية إلى جانب بدل الحضور الذي يدفع لعضو مجلس الإدارة عن كل اجتماع يحضره، بالإضافة إلى تعويض مصاريف السفر، حسب مقتضى الحال استنادًا إلى سياسة مخصصات ومكافآت أعضاء مجلس الإدارة المعتمدة.

وقد اعتمد مجلس الإدارة مدونة رسمية للسلوك والأخلاق المهنية تطبق على أعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية والمسؤولين الموظفين والوكلاء والمستشارين وأي شخص آخر يمثل أو يتصرف بالنيابة عن المجموعة. ويمكن الرجوع إلى تفاصيل المدونة في قسم الإفصاحات العامة الإضافية من هذا التقرير. وتماشيًا مع الممارسات العالمية والدليل الإرشادي لمصرف البحرين المركزي، قام المجلس بتبني إجراءات حوكمة الشركات لضمان حماية مصالح المساهمين، بما في ذلك تعيين أكثر من ثلث الأعضاء كمستقلين في المجلس حسب تعريف مصطلح (مستقلين) في الدليل الإرشادي لمصرف البحرين المركزي.

مجلس الإدارة (تتمة)

في 31 ديسمبر 2024، كان تشكيل مجلس الإدارة على النحو التالي، بما في ذلك التصنيف حسب الجنس وفقا لتوجيهات وزارة التجارة والصناعة (لمزيد من التفاصيل حول تكوين مجلس الإدارة، يرجى الرجوع إلى الصفحة رقم 25 من هذا التقرير):

		الذكور	الإناث
الأعضاء غير التنفيذيين			
1. الشيخ عبد اللّه صالح كامل	*الرئيس*	✓	
2. الأستاذ توفيق شاكر مفتي		✓	
3. الأستاذ سعود صالح الصالح		✓	
4. الأستاذ موسى عبد العزيز شحادة*		✓	
الأعضاء المستقلون			
1. الأستاذ محمد إبراهيم الشروقي	*نائب الرئيس*	✓	
2. الدكتور خالد عبد اللّه عتيق		✓	
3. الأستاذة داليا حازم خورشيد			✓
4. الدكتور زياد أحمد بهاء الدين		✓	
5. الأستاذ فهد بن إبراهيم المفرج		✓	
6. الأستاذ مسعود أحمد البستكي		✓	
7. الأستاذ ناصر محمد النويس		✓	
الأعضاء التنفيذيون			
1. الأستاذ حسام بن الحاج عمر	*الرئيس التنفيذي للمجموعة*	✓	
2. الأستاذ عبد الإله عبد الرحيم صباحي		✓	
إجمالي تمثيل الجنسين في مجلس الإدارة	31 ديسمبر 2024	%92	%8
	31 ديسمبر 2023	%92	%8

* الأستاذ موسى عبد العزيز شحادة، رحمه الله، العضو السابق في مجلس إدارة مجموعة البركة، وافته المنية في الرابع من يوليو 2024.

لجان مجلس الإدارة

لقد قام المجلس بتشكيل عدد من اللجان التابعة له ويتم تعيين أعضائها من بين أعضاء المجلس وقد تم تفويض مسؤوليات محددة لكل لجنة من هذه اللجان. إن لجان المجلس الرئيسية هي كما يلي (كما في 31 ديسمبر 2024):

اللجنة التنفيذية التابعة لمجلس الإدارة

يرأس اللجنة التنفيذية الشيخ عبد الله صالح كامل (عضو غير تنفيذي) وتضم في عضويتها الأستاذ محمد إبراهيم الشروقي (نائب الرئيس، عضو مستقل)، والأستاذة داليا حازم خورشيد (عضو مستقل) والدكتور زياد أحمد بهاء الدين (عضو مستقل)، والأستاذ عبد الإله عبد الرحيم صباحي (عضو تنفيذي)، والأستاذ حسام بن الحاج عمر - الرئيس التنفيذي للمجموعة (عضو تنفيذي). وتضم اللجنة التنفيذية ما لا يقل عن أربعة أعضاء مجلس إدارة وتجتمع أربع مرات في السنة على الأقل. وقد قام مجلس الإدارة بتفويض اللجنة التنفيذية بموجب نظام داخلي رسمي معتمد من قبلها بمسؤولية تقديم توصيات إلى المجلس، لغرض الحصول على موافقة المجلس، فيما يتعلق بالاستراتيجيات العامة وخطة العمل للمجموعة، وفيما يتعلق بأي تغيير جوهري عليها، أو أي تغيير كبير في رأس مال المجموعة أو في هيكلها التنظيمي أو أصولها أو استثماراتها.

لجنة الترشيحات والمكافآت التابعة لمجلس الإدارة

يرأس لجنة الترشيحات والمكافآت التابعة لمجلس الإدارة الأستاذ محمد إبراهيم الشروقي (عضو مستقل)، ويتكون أعضاؤها الآخرون من الأستاذة داليا حازم خورشيد (عضو مستقل) والأستاذ سعود صالح الصالح (عضو غير تنفيذي). وتعمل اللجنة وفقًا لنظام داخلي رسمي معتمد من قبلها وتجتمع اللجنة مرتين في السنة على الأقل وتنظر في جميع العناصر الأساسية لسياسة المكافآت، بما في ذلك، ضمن أمور أخرى، الموافقة على مكافآت أعضاء مجلس الإدارة بناء على انتظام حضورهم اجتماعات المجلس واجتماعات اللجان. كما توصي لمجلس الإدارة بمستويات المكافآت لفريق الإدارة التنفيذية والموظفين الآخرين في مجموعة البركة وفقا لهيكلة حوافز معتمدة مرتبطة بالأداء.

وتقوم اللجنة بإجراء تقييم سنوي لأداء المجلس ولجان المجلس والرئيس التنفيذي للمجموعة. وعندما تتم مناقشة مسائل ترتبط بمصلحة شخصية لعضو في اللجنة، ينسحب ذلك العضو من الاجتماع ويمتنع عن التصويت. إن اللجنة مسؤولة عن تحديد الأشخاص المؤهلين لأن يصبحوا أعضاء مناسبين في مجلس الإدارة أو الرئيس التنفيذي للمجموعة أو المراقب المالي أو سكرتير الشركة وأي مسؤولين تنفيذيين آخرين (باستثناء تعيين رئيس التدقيق الداخلي) وتقديم توصيات بذلك. كما أنها مسؤولة أيضًا عن تأهيل وتثقيف وتوجيه أعضاء مجلس الإدارة الجدد وتنظيم ندوات وبرامج تدريبية أخرى من وقت لآخر لأعضاء المجلس.

لجنة التدقيق التابعة لمجلس الإدارة

يرأس لجنة التدقيق التابعة لمجلس الإدارة الأستاذ فهد بن إبراهيم المفرج (عضو مستقل)، وتضم في عضويتها الأستاذ ناصر محمد النويس (عضو مستقل) والأستاذ توفيق شاكر مفتي (عضو غير تنفيذي). ويحكم عمل اللجنة نظام داخلي رسمي مكتوب وافقت عليه اللجنة واعتمده مجلس الإدارة. وتجتمع اللجنة رسميًا أربع مرات في السنة على الأقل، ويحضر مدقق الحسابات الخارجي اجتماعًا واحدًا من هذه الاجتماعات على الأقل في كل سنة. علاوة على ذلك، يكون لمدقق الحسابات الخارجي اتصال غير محدود مع لجنة مجلس الإدارة للتدقيق والحوكمة ورئيسها طوال السنة.

لجان مجلس الإدارة (تتمة)

وقد قام مجلس الإدارة بتكليف لجنة التدقيق بمسؤولية تأمين وجود نظام فعّال للتدقيق الداخلي وبيئة رقابية داخلية مستمرة ونظام جيد للمحاسبة والرقابة المالية. وتقوم اللجنة بإنجاز ذلك عن طريق مراجعة منتظمة لتقارير التدقيق الداخلي وخطابات المدققين الخارجيين وتقارير زيارات التفتيش التي تقوم بها المصارف المركزية وكذلك للسياسات والممارسات المحاسبية والمالية والإبلاغ المالي وضوابط وإجراءات الإفصاح للمجموعة ومدى كفاية وفاعلية إجراءات الرقابة الداخلية في المقر الرئيسي للمجموعة ووحداتها التابعة. وتختص اللجنة بالنظر في جميع الأمور التي تتعلق بالرقابة المالية وإعداد التقارير المالية، وعمليات التدقيق الداخلي والخارجي ونطاق ونتائج عمليات التدقيق، وإدارة المخاطر، والامتثال بالمتطلبات الرقابية والقانونية والمعايير المحاسبية. كما تقوم اللجنة بالنظر في خطط التدقيق السنوية والموافقة عليها وضمان التنسيق بين المدققين الخارجيين والداخليين ومراقبة استقلالية ومؤهلات وفاعلية وأداء المدققين الخارجيين وتقوم برفع توصيات إلى مجلس الإدارة فيما يتعلق بتعيين وإنهاء عقود المدققين الخارجيين وتحديد مكافآتهم وتعيين رئيس دائرة التدقيق الداخلي للمجموعة.

تقوم اللجنة باستعراض البيانات المالية السنوية والفصلية للمجموعة والتوصية لمجلس الإدارة باعتمادها كما تقوم بمراجعة كفاية المخصصات وأي تقارير لمستشارين خارجيين فيما يتعلق بمهام طلب تقصي أو تقديم مشورة محددة.

وتقوم اللجنة بتأمين وجود نظم رقابة مناسبة لأعمال المجموعة وللمعلومات التي يحتاجها مجلس الإدارة، بما في ذلك نظم ووظائف لتشخيص ومراقبة المخاطر والوضع المالي للمجموعة والامتثال للقوانين واللوائح المطبقة وأفضل الممارسات المعمول بها. وتتأكد اللجنة من توفير هذه المعلومات في الوقت المطلوب. وتخضع مختلف إجراءات ونظم الرقابة الداخلية للمراجعة المستقلة من قبل دائرة التدقيق الداخلي للمجموعة التي ترجع في المسؤولية مباشرة للّجنة كما تم ذكره أعلاه، وأيضا من قبل المدققين الخارجيين والهيئات الرقابية الرسمية حسب مقتضى الحال. وتتم إحالة جميع خطابات المدقق الخارجي الموجهة للإدارة وأي مسائل مهمة يثيرها المدققون الخارجيون وتقارير التفتيش التي يصدرها مفتشو مصرف البحرين المركزي أو المفتشون التابعون إلى سلطات اختصاص في أي بلد تعمل فيه المجموعة أو وحداتها التابعة إلى اللجنة لمراجعتها فور صدورها، وتقوم بالنيابة عن المجلس بتأمين اتخاذ الإجراء التصحيحي المناسب.

وقد وضع مجلس الإدارة نظامًا للإبلاغ عن المخالفات يتيح للموظفين أن يعبروا بسرية تامة عن أي مخاوف فيما يتعلق بأي مخالفات محتملة في الأمور المالية أو القانونية. ووفقًا لهذا النظام يمكن إبلاغ المخاوف مباشرة إلى عضو في اللجنة أو لمسؤول وموظف محدد يقوم بدوره بإبلاغ اللجنة بالأمر.

لجنة المخاطر التابعة لمجلس الإدارة

يترأس لجنة المخاطر التابعة لمجلس الإدارة الدكتور خالد عبد الله عتيق (عضو مستقل)، ويتكون أعضاؤها الآخرون من الأستاذ مسعود أحمد البستكي (عضو مستقل) والأستاذ توفيق شاكر مفتي (عضو غير تنفيذي)*.

وتجتمع اللجنة رسميًا مرتين في السنة على الأقل ولكن يجوز لها أن تجتمع أكثر من ذلك بطلب من رئيس اللجنة. ويجوز أن تدعو اللجنة الرئيس التنفيذي للمجموعة ورئيس المخاطر وكبار المديرين التنفيذيين الآخرين في المجموعة لحضور أي من اجتماعاتها.

ويقوم مجلس الإدارة بتحديد مدى قابلية واستعداد المجموعة لتقبل المخاطر بناء على توصيات اللجنة. وتكون اللجنة مسؤولة عن وضع المستويات المقبولة لتعرض المجموعة للمخاطر، وعن الموافقة على استراتيجية الإدارة التنفيذية لإدارة المخاطر وتأمين الإدارة التنفيذية لكافة الخطوات اللازمة لتشخيص وقياس ومتابعة ومراقبة المخاطر. إن هدف اللجنة هو الإشراف على نظم وممارسات وإجراءات إدارة المخاطر في المجموعة، وكذلك ضمان التشخيص والإدارة الفعالة للمخاطر بالإضافة إلى التحقق من الامتثال للمبادئ التوجيهية الداخلية والمتطلبات الخارجية. وتقوم اللجنة بمراجعة الأمور التي يتم تشخيصها من قبل إدارات التدقيق الداخلي والامتثال في مجموعة البركة و/أو أي من وحداتها التابعة مثل نقاط الضعف أو الخلل في نظم المراقبة.

لجنة الامتثال والحوكمة التابعة لمجلس الإدارة

يرأس لجنة الامتثال والحوكمة التابعة لمجلس الإدارة الدكتور خالد عبد الله عتيق (عضو مستقل) وتضم في عضويتها الأستاذ مسعود أحمد البستكي (عضو مستقل) والدكتور زياد أحمد بهاء الدين (عضو مستقل) بالإضافة إلى الأستاذ يوسف حسن خلاوي ممثلًا لهيئة الرقابة الشرعية الموحدة. تجتمع اللجنة 4 مرات على الأقل في السنة، ولكن قد تجتمع أكثر من ذلك بناء على طلب الرئيس.

يتمثل دور اللجنة في ضمان وجود أطر عمل فعّالة للامتثال، ومكافحة غسل الأموال وحوكمة الشركات بالإضافة إلى نشر ثقافة امتثال قوية على مستوى المجموعة، بما في ذلك ضمان تطبيق إجراءات وعمليات وضوابط فعّالة لمكافحة غسل الأموال ومكافحة تمويل الإرهاب والالتزام بالعقوبات الدولية وقانون الامتثال الضريبي للحسابات الأجنبية ومعايير الإبلاغ المشتركة. تقوم اللجنة بشكل دوري بمراجعة ضوابط ونظم الحوكمة للكشف عن أية نقاط ضعف لتتم معالجتها إن وجدت. نظرًا لوجود المجموعة في العديد من الدول، تقوم اللجنة بالتأكد من الالتزام التام بالتشريعات والقوانين والقواعد الرقابية المحلية بحيث يتم الحفاظ على أعلى مستوى من معايير الامتثال المتوافقة مع ما هو منصوص عليه في المعايير الدولية.

لجنة تمويلات الاستدامة والمسؤولية الاجتماعية التابعة لمجلس الإدارة

يرأس اللجنة الأستاذ ناصر محمد النويس (عضو مستقل)، وتضم اللجنة في عضويتها كذلك الأستاذ عبد الإله عبد الرحيم صباحي (عضو تنفيذي)، والأستاذ سعود صالح الصالح (عضو غير تنفيذي).

واللجنة هي المسؤولة عن قيادة برنامج البركة لتمويلات الاستدامة والمسؤولية الاجتماعية. حيث تُشرف على صياغة السياسات والاستراتيجيات من قبل الإدارة التنفيذية التي تهدف إلى جعل مجموعة البركة وجميع وحداتها التابعة نموذج يحتذى به كرائدة من رواد الأعمال المالية والاستثمارية الإسلامية التي تقدم خدمات مصرفية ومالية بطريقة مسؤولة اجتماعيًا ومستدامة بالتوافق مع مبادئ وأهداف الشريعة الإسلامية.

وتهدف اللجنة إلى التمسك بروح التمويل الإسلامي الذي يفرض المسؤولية الاجتماعية والاستدامة كسمة رئيسية للصيرفة والتمويل الإسلاميين. وتنفذ اللجنة التزامها بروح المسؤولية الاجتماعية والاستدامة المتأصلة في التمويل الإسلامي عن طريق وضع أهداف فصلية وسنوية متنوعة للإدارة التنفيذية.

ويتم تعميم جميع محاضر اجتماعات اللجنة وتقاريرها على جميع أعضاء مجلس الإدارة.

* أصبح الأستاذ توفيق شاكر المفتي عضوًا في اللجنة ابتداءً من 2024/7/21 ليحل محل الأستاذ موسى عبد العزيز شحادة، رحمه الله.

لجان مجلس الإدارة (تتمة)

جدول حضور أعضاء مجلس الإدارة لاجتماعات المجلس واللجان التابعة في عام 2024

اسم المجلس / اللجنة		مجلس الإدارة				عدد الاجتماعات في 2024			6
الرقم	اسم العضو	الاجتماع الأول 20/02/2024	الاجتماع الثاني 20/03/2024	الاجتماع الثالث 08/05/2024	الاجتماع الرابع 07/08/2024	الاجتماع الخامس 06/11/2024	الاجتماع السادس 18/12/2024	عدد الاجتماعات التي حضرها
1	الشيخ عبد الله صالح كامل	✓	✓	✓	✓	✓	✓	6/6
2	الأستاذ محمد إبراهيم الشروقي	✓	✓	✓	✓	✓	✓	6/6
3	الأستاذ توفيق شاكر مفتي	✓	✓	✓	✓	✓	✓	6/6
4	الأستاذ حسام بن الحاج عمر	✓	✓	✓	✓	✓	✓	6/6
5	الدكتور خالد عبد الله عتيق	✓	✓	✓	✓	✓	✓	6/6
6	الأستاذة داليا حازم خورشيد	✓	✓	✓	✓	✓	✓	6/6
7	الدكتور زياد احمد بهاء الدين	✓	✓	✓	✓	✓	✓	6/6
8	الأستاذ سعود صالح الصالح	✓	✓	✓	✓	✓	✓	6/6
9	الأستاذ عبد الإله صباحي	✓	✓	✓	✓	✓	✓	6/6
10	الأستاذ فهد بن إبراهيم المفرج	✓	✓	✓	✓	✓	✓	6/6
11	الأستاذ مسعود أحمد البستكي	✓	✓	✓	✓	✓	✓	6/6
12	الأستاذ موسى عبد العزيز شحادة*	✓	✓	✓	متوفى	/	/	3/6
13	الأستاذ ناصر محمد النويس	✓	✓	✓	✓	✓	✓	6/6

اسم المجلس / اللجنة		اللجنة التنفيذية التابعة لمجلس الإدارة	عدد الاجتماعات في 2024	2
الرقم	اسم العضو	الاجتماع الأول 26/06/2024	الاجتماع الثاني 27/11/2024	عدد الاجتماعات التي حضرها
1	الشيخ عبد الله صالح كامل	✓	✓	2/2
2	الأستاذ محمد إبراهيم الشروقي	✓	✓	2/2
3	الأستاذ حسام بن الحاج عمر	✓	✓	2/2
4	الأستاذة داليا حازم خورشيد	✓	✓	2/2
5	الأستاذ عبد الإله صباحي	✓	✓	2/2
6	الدكتور زياد أحمد بهاء الدين	✓	✓	2/2

اسم المجلس / اللجنة		لجنة التدقيق التابعة لمجلس الإدارة			عدد الاجتماعات في 2024			6
الرقم	اسم العضو	الاجتماع الأول 08/02/2024	الاجتماع الثاني 19/03/2024	الاجتماع الثالث 07/05/2024	الاجتماع الرابع 06/08/2024	الاجتماع الخامس 10/09/2024	الاجتماع السادس 04/11/2024	عدد الاجتماعات التي حضرها
1	الأستاذ فهد بن إبراهيم المفرج	✓	✓	✓	✓	✓	✓	6/6
2	الأستاذ ناصر محمد النويس	✓	✓	✓	✓	✓	✓	6/6
3	الأستاذ توفيق شاكر مفتي	✓	✓	✓	✓	✓	✓	6/6

اسم المجلس / اللجنة		لجنة الترشيحات والمكافآت التابعة لمجلس الإدارة	عدد الاجتماعات في 2024	2
الرقم	اسم العضو	الاجتماع الأول 06/02/2024	الاجتماع الثاني 14/11/2024	عدد الاجتماعات التي حضرها
1	الأستاذ محمد إبراهيم الشروقي	✓	✓	2/2
2	الأستاذة داليا حازم خورشيد	✓	✓	2/2
3	الأستاذ سعود صالح الصالح	✓	✓	2/2

اسم المجلس / اللجنة		لجنة المخاطر التابعة لمجلس الإدارة		عدد الاجتماعات في 2024		4
الرقم	اسم العضو	الاجتماع الأول 10/03/24	الاجتماع الثاني 22/05/2024	الاجتماع الثالث 29/09/2024	الاجتماع الرابع 24/11/2024	عدد الاجتماعات التي حضرها
1	الدكتور خالد عبد الله عتيق	✓	✓	✓	✓	4/4
2	الأستاذ مسعود أحمد البستكي	✓	✓	✓	✓	4/4
3	الأستاذ موسى عبد العزيز شحادة*	✓	✓	متوفى	متوفى	2/4
4	الأستاذ توفيق شاكر مفتي**	ليس عضوًا	ليس عضوًا	✓	✓	2/4

اسم المجلس / اللجنة		لجنة تمويلات الاستدامة والمسؤولية الاجتماعية التابعة لمجلس الإدارة	عدد الاجتماعات في 2024	2
الرقم	اسم العضو	الاجتماع الأول 24/04/2024	الاجتماع الثاني 09/12/2024	عدد الاجتماعات التي حضرها
1	الأستاذ ناصر محمد النويس	✓	✓	2/2
2	الأستاذ عبد الإله صباحي	✓	✓	2/2
3	الأستاذ سعود صالح الصالح	✓	✓	2/2

اسم المجلس / اللجنة		لجنة الامتثال والحوكمة التابعة لمجلس الإدارة		عدد الاجتماعات في 2024		4
الرقم	اسم العضو	الاجتماع الأول 07/02/2024	الاجتماع الثاني 29/05/2024	الاجتماع الثالث 28/08/2024	الاجتماع الرابع 26/11/2024	عدد الاجتماعات التي حضرها
1	الدكتور خالد عبد الله عتيق	✓	✓	✓	✓	4/4
2	الأستاذ مسعود أحمد البستكي	✓	✓	✓	✓	4/4
3	الدكتور زياد احمد بهاء الدين	✓	✓	✓	✓	4/4
4	الأستاذ يوسف خلاوي	X	✓	✓	✓	3/4

ملاحظات:

* الأستاذ موسى عبد العزيز شحادة توفي بتاريخ 2024/07/04.

** عقب وفاة الأستاذ موسى عبد العزيز شحادة، رحمه الله، حل الأستاذ توفيق شاكر مفتي (عضو غير تنفيذي) محله بتاريخ 2024/07/21.

السير الذاتية لأعضاء مجلس الإدارة

الشيخ / عبد اللّه صالح كامل

رئيس مجلس الإدارة

الشيخ عبد الله صالح كامل هو رئيس مجلس إدارة شركة دلة البركة القابضة ورئيس مجلس أمناء مؤسسة صالح عبد الله كامل الإنسانية. كما يترأس مجلس إدارة شركة أم القرى للتنمية والإعمار، وشركة دلة البركة للاستثمار القابضة، ومؤسسة عكاظ للصحافة والنشر، والمجلس العام للبنوك والمؤسسات المالية الإسلامية، والغرفة الإسلامية للتجارة والصناعة والزراعة، والغرفة التجارية بمكة المكرمة. وشغل الشيخ عبد الله سابقًا منصب رئيس مجلس إدارة شركة عسير وعددًا من المناصب التنفيذية في شركة دلة البركة القابضة وصولًا إلى منصب الرئيس التنفيذي.

يتمتع الشيخ عبد الله بأكثر من 30 عامًا من الخبرة في مختلف المناصب الرئيسية في الأعمال، كما يشارك في العمل الخيري ومبادرات العمل العام من خلال عضويته في العديد من المنظمات والاتحادات والجمعيات. كما كان عضوًا في مجلس إدارة الغرفة التجارية الصناعية بجدة لدورتين، وهو أيضًا عضو في جمعية أصدقاء السعودية. الشيخ عبد الله صالح كامل سعودي الجنسية.

الأستاذ / محمد إبراهيم الشروقي

نائب رئيس مجلس الإدارة

الأستاذ محمد إبراهيم الشروقي هو نائب رئيس مجلس إدارة مجموعة البركة، ويشغل عضوية مجالس إدارة العديد من المؤسسات المرموقة، بما في ذلك وصاية (صندوق تقاعد أرامكو السعودية)، وصندوق الضمان الصحي، ولازوردي للذهب والمجوهرات (كرئيس لمجلس الإدارة)، ومعهد مجالس الإدارة في الخليج (كرئيس لمجلس الإدارة)، و(APM Terminals) لإدارة الموانئ، وإنفستكورب الخليج.

شغل الأستاذ محمد الشروقي في السابق منصب الرئيس التنفيذي المشارك لشركة الاستثمار إنفستكورب العالمية، وخلال فترة خدمته، شارك بدور محوري في تعافي المؤسسة من الأزمة المالية العالمية. كما قاد مبادرات توسّع امتياز استثمار المؤسسات بشركة إنفستكورب في دول مجلس التعاون الخليجي وتركيا. وساعد على ترسيخ مكانة إنفستكورب كأحد أنشط وأكبر المستثمرين في الأسهم الخاصة في المملكة العربية السعودية.

وقبل إنفستكورب، عمل الأستاذ محمد الشروقي في سيتي جروب لمدة 33 عامًا، حيث كان يشغل منصب المدير التنفيذي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا والرئيس التنفيذي لدولة الإمارات العربية المتحدة. ومن ضمن إنجازاته العديدة، ساهم في تأسيس سيتي بنك البحرين وترسيخ اسمه كمركز تجاري بارز بين آسيا وأوروبا.

يحمل الأستاذ الشروقي درجة علمية من جامعة الكويت (1971)، وأكمل برنامج الإداريين التنفيذيين في جامعة هارفارد سنة 1988.

الأستاذ / توفيق شاكر مفتي

عضو مجلس الإدارة

يتمتع الأستاذ توفيق شاكر مفتي بخبرة تزيد عن 25 عامًا في مجال الأعمال، حيث تقلد العديد من المناصب القيادية في شتّى القطاعات. وشغل منصب رئيس مجموعة الخزينة في تكتل متعدد الجنسيات في الشرق الأوسط، وكان الرئيس التنفيذي وعضو مجالس إدارة العديد من الشركات داخل المجموعة وخارجها.

تشمل المسيرة المهنية للأستاذ توفيق مناصب مثل مسؤول تنفيذي للمؤسسات المالية في مؤسسات للخدمات المصرفية للشركات والخدمات المصرفية الاستثمارية والخدمات المصرفية الخاصة، بالإضافة إلى مناصب أخرى مثل مسؤول الامتثال للمجموعة، ومسؤول علاقات العملاء لقطاع الشركات، ومسؤول العلاقات / الاستثمارات المدرجة. كذلك، عمل الأستاذ توفيق المفتي في أكبر خمس شركات محاسبة في مجال تمويل الشركات وقطاعات التخطيط المالي.

تغلب الأستاذ توفيق بصورة مهنية على العديد من التحديات الأساسية وبيئات العمل المتغيرة. وهو حاصل على بكالوريوس العلوم في إدارة الأعمال الدولية من جامعة بريدجبورت، كونيكتيكت - الولايات المتحدة الأمريكية.

الأستاذ / حسام بن الحاج عمر

عضو مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي للمجموعة

تم تعيين الأستاذ حسام بن الحاج عمر عضوًا في مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي لمجموعة البركة (ABG) في أكتوبر 2022. وهو أيضًا رئيس مجلس إدارة بنك البركة تركيا، وعضو مجلس إدارة عدد من الوحدات المصرفية التابعة لبنك البركة في الأردن ومصر والجزائر والبحرين.

شغل الأستاذ حسام العديد من المناصب القيادية بفضل خبرته التي تمتد على مدار 25 عامًا في القطاع المالي في منطقة الشرق الأوسط وأوروبا وشمال إفريقيا. وقبل توليه منصبه الحالي، كان يشغل منصب نائب الرئيس التنفيذي لمجموعة البركة ورئيس قسم تطوير الأعمال والاستثمارات، حيث قام من خلال هذه المناصب بتطوير المنتجات والمبادرات التجارية على مستوى المجموعة، والإشراف على الخدمات المصرفية التجارية ووظائف الخزينة، وإدارة قسم الاستراتيجية بالمجموعة.

الدكتور / خالد عبد اللّه عتيق

عضو مجلس الإدارة

يشغل الدكتور خالد عبد اللّه عتيق منصب رئيس مجلس إدارة بنك البركة السودان، ومنصب عضو مجلس إدارة كل من بنك البركة التركي للمشاركة، وبيت الأسرة للتمويل المتناهي الصغر في البحرين. وشغل الدكتور خالد في السابق منصب الرئيس التنفيذي لبيت الأسرة للتمويل المتناهي الصغر في البحرين. كما تقلد منصب المدير التنفيذي للرقابة المصرفية لدى مصرف البحرين المركزي، حيث كان يتولى مسؤولية الترخيص والتفتيش والإشراف على المؤسسات المالية، وضمان امتثال البنوك، التي تعمل في البحرين أو تلك التي تأسست فيها، بلوائح مصرف البحرين المركزي. كذلك عمل الدكتور خالد عتيق في مناصب قيادية في العديد من المؤسسات المالية والمصرفية، بما في ذلك نائب للرئيس التنفيذي في فينشر كابيتال بنك في البحرين.

ويتمتع الدكتور خالد بخبرة تتجاوز 40 سنة في الخدمات المصرفية والشؤون المالية والتدقيق والمحاسبة. وقبل التحاقه بمصرف البحرين المركزي كان أستاذًا مساعدًا في جامعة البحرين، وهو حاصل على شهادة الدكتوراة في الفلسفة - المحاسبة من جامعة هل، المملكة المتحدة.

الأستاذة / داليا حازم خورشيد

عضو مجلس الإدارة

الأستاذة داليا حازم خورشيد هي الرئيس التنفيذي والعضو المنتدب لمجموعة بلتون المالية القابضة، البنك الاستثماري الرائد والمتكامل في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. تتمتع الأستاذة داليا بخبرة عالمية تمتد لأكثر من 25 عامًا في القطاع المصرفي والمالي، حيث تقلدت عدة مناصب قيادية وقدمت الاستشارات لإتمام العديد من المعاملات البارزة والتي شملت الطرح الخاص واستراتيجيات الاستثمار وصفقات الدمج والاستحواذ في المنطقة.

تمتد المسيرة المهنية للأستاذة داليا لتشمل القطاعين العام والخاص. إذ قامت بتأسيس شركة مسار للاستشارات المالية وإيجل كابيتال للاستثمارات المالية حيث تولت منصب رئيس مجلس الإدارة في كلتا الشركتين، وقامت بتقديم الاستشارات اللازمة من أجل جمع التمويلات، وتمويل الشركات والمشروعات، وكذلك إتمام العديد من عمليات الدمج والاستحواذ، وإدارة أكثر من 50 استثمارًا وصفقة استراتيجية بقيمة تقدر بنحو 44 مليار دولار أمريكي. تولت الأستاذة داليا حقيبة وزارة الاستثمار في الحكومة المصرية، حيث قادت ملف تطوير قانون الاستثمار حتى إقراره، ونجحت في إطلاق برنامج الاكتتاب العام بمدة 3 - 5 سنوات في مصر.

السير الذاتية لأعضاء مجلس الإدارة (تتمة)

وقبل توليها منصبها الوزاري، قضت الأستاذة داليا 11 عامًا كنائبة للرئيس التنفيذي وأمين صندوق المجموعة في أوراسكوم للإنشاء المحدودة ورئيس قسم الخدمات المصرفية الاستثمارية وتمويل الشركات في (OCI NV) في الفترة (2008-2016) حيث نجحت في قيادة مجموعة من المبادرات التمويلية تقدر قيمتها بمليارات الدولارات للمجموعتين. شغلت الأستاذ داليا خورشيد أيضًا منصب نائب رئيس قسم تمويل الشركات والخدمات المصرفية الاستثمارية لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا في سيتي بنك (1997) (2005-Citibank). وقد استهلت مسيرتها المهنية في القطاع المؤسسي في البنك التجاري الدولي (1994-1996).

بالإضافة إلى ذلك، شغلت الأستاذة داليا مناصب في مجالس إدارة عدة مؤسسات بالقطاعين العام والخاص على المستوى المحلي والإقليمي، حيث تولت في السابق منصب رئيس مجلس إدارة الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة (2016-2017)، ورئيس لجنة فض المنازعات في مصر (2016-2017)، ورئيس لجنة صندوق الثروة السيادية (2016-2017)، ومؤسس المجلس الأعلى للاستثمار والرئيس التنفيذي له (2016-2017)، وعضو مجلس إدارة الهيئة المصرية العامة للبترول (2016) (2017-EGPC)، وعضو مجلس إدارة هيئة المجتمعات العمرانية الجديدة (2016-2017)، وعضو مجلس إدارة الهيئة العامة للتنمية الصناعية (2016-2017)، وعضو مجلس إدارة وكالة التنمية الزراعية (2016-2017)، وعضو مجلس إدارة الهيئة العامة للمنطقة الاقتصادية لقناة السويس (2016-2017).

وتقديرا لجهودها ودورها المؤثر في شتّى قطاعات السوق، اختارت مجلة فوربس الأستاذة داليا كواحدة من أقوى السيدات العربيات في عام 2017. حصلت الأستاذة داليا على بكالوريوس إدارة الأعمال من الجامعة الأمريكية بالقاهرة.

الدكتور / زياد أحمد بهاء الدين

عضو مجلس الإدارة

الدكتور زياد أحمد بهاء الدين هو محامي مصري وخبير في القانون المالي والاستثمار وقوانين الشركات والحوكمة والامتثال والتشريعات الاقتصادية. ويشغل حاليًا منصب المؤسس والشريك الإداري في مكتب بهاء الدين للمحاماة بالتعاون مع مكتب (BonelliErede) الإيطالي، ومنصب مستشار أول في طيبة للاستشارات. كما يتقلد العديد من المناصب في مختلف مجالس الإدارة.

يشغل الدكتور زياد منصب رئيس مجلس الإدارة غير التنفيذي لبنك الإسكندرية (الفرع المصري لمجموعة انتيسا سان باولو)، وعضو غير تنفيذي في العديد من مجالس إدارة الشركات بما في ذلك شركة أكسا مصر، وحسن علام القابضة، وإم.تي.أي مصر، ومجموعة ماريدايف للخدمات البترولية، وسامكريت للتنمية الصناعية، ومستشفى السلام، بالإضافة إلى أنه عضو في مجلس المستشارين لمجموعة الفطيم مصر، ومجموعة أركان.

كذلك تقلد الدكتور زياد بهاء الدين في السابق العديد من المناصب المرموقة في جمهورية مصر العربية، بما في ذلك نائب رئيس الوزراء للتنمية الاقتصادية، ووزير التعاون الدولي، وعضو مجلس النواب، ورئيس هيئة الرقابة المالية، ورئيس مجلس إدارة الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة. كما كان الدكتور زياد عضوًا غير تنفيذي في مجلس إدارة البنك المركزي المصري.

وإلى جانب المناصب العامة، يقوم الدكتور زياد بنشر مقال اقتصادي كل أسبوع في جريدة المصري اليوم. كما قام بتدريس القانون في جامعة القاهرة، وكان محاضرًا زائرًا في كلية القانون العابر للحدود بجامعة بكين في مدينة شنتشن بالصين. وهو عضو في مجلس أمناء مركز القاهرة الإقليمي للتحكيم التجاري الدولي.

حصل الدكتور زياد على درجة الدكتوراة في القانون المالي من كلية لندن للاقتصاد والعلوم السياسية، وماجستير في القانون التجاري الدولي من جامعة كينجز كوليدج لندن، وبكالوريوس في الاقتصاد من الجامعة الأمريكية بالقاهرة، وبكالوريوس في القانون من جامعة القاهرة. وتخرج في مدرسة جيسويت الثانوية بالقاهرة.

الأستاذ / سعود صالح الصالح

عضو مجلس الإدارة

يشغل الأستاذ سعود صالح الصالح حاليًا عضوية مجلس إدارة شركة إعمار المدينة الاقتصادية. كما شغل العديد من المناصب المرموقة، بما في ذلك رئيس مجلس أمناء منتدى الرياض الاقتصادي ورئيس مجلس إدارة شركة صائب - بي أن بي باريبا لإدارة الأصول، ونائب رئيس مجلس إدارة أمريكان إكسبريس (المملكة العربية السعودية) المحدودة.

كذلك كان الأستاذ سعود عضوًا في مجلس إدارة كل من الهيئة العامة للاستثمار، والمؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية، وصندوق التعليم العالي، والمؤسسة العامة لتحلية المياه المالحة في المملكة العربية السعودية، وشركة أورکس السعودية للتأجير التمويلي، ومجموعة بوينج للتكنولوجيا الصناعية، وشركة أملاك الدولية للتطوير والتمليك العقاري، وشركة المتوسط والخليج للتأمين وإعادة التأمين التعاوني (ميدغلف).

يتمتع الأستاذ سعود بخبرة تزيد عن 33 عامًا في القطاع المصرفي، إذ بدأ مسيرته المهنية في البنك العربي الوطني في الرياض. كما تدرج في المناصب الإدارية في البنك السعودي للاستثمار حتى أصبح المدير العام للبنك. ثم عين لاحقًا أمينًا عامًا للمجلس الاقتصادي الأعلى في المملكة العربية السعودية برتبة وزير.

الأستاذ سعود سعودي الجنسية وحاصل على بكالوريوس إدارة أعمال من جامعة بورتلاند ستيت، أوريغون في الولايات المتحدة الأمريكية، وماجستير في الاقتصاد من جامعة رود آيلاند الأمريكية، كما أكمل العديد من الدورات المتقدمة في المجالين المالي والقانوني.

الأستاذ / عبد الإله عبد الرحيم صباحي

عضو مجلس الإدارة

يشغل الأستاذ عبد الإله عبد الرحيم صباحي منصب الرئيس التنفيذي لدار صالح في المملكة العربية السعودية، ومنصب رئيس مجلس إدارة بنك البركة تونس، وبنك البركة الجزائري، ورئيس مجلس إدارة شركة البحيرة للتطوير والاستثمار في تونس. علاوة على ذلك، يشغل الأستاذ عبد الإله مناصب رئاسة وعضوية مجالس إدارة العديد من الشركات الدولية الأخرى.

ويتمتع الأستاذ عبد الإله بخبرة في مجال الصيرفة والأعمال الدولية تزيد عن 40 عامًا، قضى منها الثلاثة عقود الأخيرة مع مجموعة دلة البركة في المملكة العربية السعودية، حيث كان يشغل منصب نائب الرئيس التنفيذي للشؤون المالية والموارد البشرية. الأستاذ عبد الإله سعودي الجنسية وحاصل على بكالوريوس في العلوم المحاسبية من جامعة الملك عبد العزيز في المملكة العربية السعودية.

الأستاذ / فهد بن إبراهيم المفرج

عضو مجلس الإدارة

الأستاذ فهد بن إبراهيم المفرج هو عضو مجلس إدارة الشركة السعودية للطباعة والتغليف، ونائب رئيس مجلس إدارة شركة يقين المالية التي تعد من أوائل الشركات الاستثمارية في المملكة العربية السعودية.

يتمتع الأستاذ فهد بأكثر من 30 عامًا من الخبرة في مجال الرقابة المصرفية، وشغل في السابق منصب عضو مجلس إدارة مجموعة سامبا المالية، وبنك التنمية الاجتماعية، والشركة السعودية المغربية للاستثمار. كما شغل منصب مدير إدارة الإشراف المصرفي في البنك المركزي السعودي حتى عام 2012.

وعلى مدار مسيرته المهنية، كان الأستاذ فهد عضوًا نشطًا في العديد من اللجان رفيعة المستوى، بما في ذلك لجنة بازل للرقابة المصرفية،

السير الذاتية لأعضاء مجلس الإدارة (تتمة)

ومجموعة بازل للتنسيق وغيرها من اللجان الرقابية. كما شارك في دورات تدريبية موسّعة مع العديد من الهيئات الدولية مثل صندوق النقد الدولي، والبنك الدولي، وهيئة الخدمات المالية البريطانية، ومؤسسة النقد السنغافورية، ومركز تورنتو للقيادة التنفيذية وغيره.

الأستاذ فهد حاصل على بكالوريوس علوم إدارية من جامعة الملك عبد العزيز.

الأستاذ / مسعود أحمد البستكي

عضو مجلس الإدارة

الأستاذ مسعود أحمد البستكي هو عضو مجلس إدارة بنك البركة الإسلامي في البحرين، وهو مصرفي تنفيذي متميّز يتمتع بخبرة تزيد عن 35 عامًا في مجال الخدمات المصرفية والأعمال الدولية. وتمتد خبرته لتشمل الخدمات المصرفية التقليدية، والخدمات المصرفية الإسلامية والخدمات المصرفية الاستثمارية الدولية.

وعلى مدار مسيرته المهنية، شارك الأستاذ البستكي في العديد من الأنشطة المصرفية في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا والولايات المتحدة الأمريكية وأمريكا اللاتينية وأوروبا وآسيا. كما شغل سابقًا مناصب رئيسية في مؤسسات مالية مرموقة، بما في ذلك بنك البحرين والكويت، وبنك ABC الإسلامي، وبنك جي بي مورغان تشيس، وبنك بي إم آي، وفينشر كابيتال بنك. كذلك تقلد الأستاذ البستكي عدة مناصب أبرزها رئيس المؤسسات المالية في بنك جي بي مورغان تشيس، ورئيس قسم الخدمات المصرفية الإسلامية في بي إم آي بنك ورئيس قسم الاكتتاب في فينشر كابيتال بنك. وهو حاليًا عضو مجلس إدارة بيت الأسرة للتمويل المتناهي الصغر في البحرين.

وإلى جانب القطاع المصرفي، تمتد خبرة الأستاذ مسعود إلى قطاع الطيران حيث شغل منصب الشريك المؤسس والرئيس التنفيذي لشركة إيروليز لتأجير الطائرات والمعدات. وكان أيضًا الشريك المؤسس والعضو المنتدب لشركة توسيز لاستشارات الأسهم.

الأستاذ مسعود حاصل على درجة البكالوريوس في إدارة الأعمال ودبلوم الدراسات العليا في الأعمال والمالية من جامعة البحرين.

الأستاذ / ناصر محمد علي ناصر النويس

عضو مجلس الإدارة

يشغل الأستاذ ناصر محمد علي ناصر النويس منصب رئيس مجلس إدارة شركة روتانا لإدارة الفنادق، وهو أيضًا رئيس مجلس إدارة شركة أسواق للإدارة والخدمات منذ إطلاقها في عام 1999، وتقع كلتا الشركتين في أبوظبي بالإمارات العربية المتحدة.

وشغل الأستاذ النويس في السابق منصب المدير العام لصندوق أبوظبي للتنمية، كما تقلد العديد من المناصب القيادية، ومنها رئيس مجلس إدارة المجموعة العربية للتأمين في المنامة بالبحرين، وعضو مجلس إدارة دانا غاز في الشارقة بالإمارات العربية المتحدة خلال الفترة من 2009 إلى 2019.

يتمتع الأستاذ ناصر بأكثر من 40 عامًا من الخبرة في مجال الأعمال والتأمين والتطوير العقاري، كما حصل على العديد من الأوسمة الرفيعة تقديرًا لإسهاماته في القطاع، بما في ذلك جائزة الإنجاز مدى الحياة في مؤتمر الاستثمار العربي الفندقي في عام 2011، وجائزة الريادة في صناعة السياحة في العالم العربي (الملتقى والمعرض العربي الدولي للسياحة والسفر) في عام 2003، وجائزة مبتكر العام في مجال الفنادق (جوائز ديبا لفنادق الشرق الأوسط) في عام 2004.

الأستاذ ناصر حاصل على درجة البكالوريوس في إدارة الأعمال والإدارة العامة من جامعة نيويورك عام 1974.

الهيئة الموحدة للرقابة الشرعية

يتم انتخاب أعضاء الهيئة الموحدة للرقابة الشرعية (الهيئة الشرعية) من قبل المساهمين في اجتماع الجمعية لمدة ثلاث سنوات بناء على توصية من مجلس الإدارة. ولدى الهيئة سلطة مركزية لإصدار الفتاوى والقرارات الشرعية ومراقبة الفتاوى الصادرة عن الهيئات الشرعية المحلية. وتمتلك الهيئة الصلاحيات التالية:

- الإشراف على عمليات وأنشطة المجموعة لضمان التزامها بمبادئ وأحكام الشريعة الإسلامية.
- مراقبة ومراجعة المعاملات لضمان الالتزام التام بقرارات الهيئة.
- مراجعة ملفات وسجلات ووثائق المجموعة في أي وقت. وللهيئة الشرعية الحق في طلب أي معلومات تراها ضرورية كما تعتمد كافة المستندات المعنية المتعلقة بالمنتجات والخدمات الجديدة، ويشمل ذلك العقود، والاتفاقيات، والمواد التسويقية والترويجية أو المستندات القانونية الأخرى المستخدمة في معاملات أعمال المجموعة.

تعمل الهيئة الشرعية ضمن نظامها الداخلي الذي وضح سياساتها وإجراءاتها ومسؤولياتها، ويكون للهيئة الشرعية أثناء اضطلاعها بمهامها الحق الكامل في التواصل مع مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية وإدارة وموظفي الوحدات التابعة. بالإضافة إلى استعراض وتقديم المشورة فيما يتعلق بالامتثال الشرعي في جميع المنتجات والخدمات.

الامتثال الشرعي

تولي مجموعة البركة اهتمامًا بالغًا للامتثال الشرعي سواء في معاملات المقر الرئيسي أو الوحدات التابعة للمجموعة. وتقوم سياسة الامتثال على الالتزام بالقواعد والمبادئ الشرعية التي تنص عليها معايير هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية وقرارات المجلس المركزي للرقابة الشرعية بالإضافة إلى الهيئة الشرعية. وتلتزم جميع وحدات المجموعة بالامتثال للمعايير الشرعية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية والفتاوى والقرارات المعممة من الهيئة الشرعية بالقدر الذي لا يتعارض مع القوانين المحلية.

اجتماعات الهيئة الشرعية

تجتمع الهيئة الشرعية ما لا يقل عن 6 مرات في السنة. ويتم دفع أتعاب سنوية لأعضاء الهيئة، بالإضافة إلى بدل حضور الاجتماعات لعضو الهيئة عن كل اجتماع حضره مع تعويضه عن نفقات السفر حسب مقتضى الحاجة. ولا يتم دفع أي مكافأة مرتبطة بأداء المجموعة لأعضاء الهيئة الشرعية.

السير الذاتية لرئيس وأعضاء الهيئة الموحدة للرقابة الشرعية

الشيخ الدكتور سعد بن ناصر الشثري *

الرئيس

الشيخ الدكتور سعد بن ناصر الشثري حاصل على درجة الدكتوراة من كلية الشريعة بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية بالرياض. وهو عضو هيئة كبار العلماء في المملكة العربية السعودية ومستشار بالديوان الملكي. وعلى مدار مسيرته المهنية في كلية الشريعة في جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، تدرج في المناصب من معيد إلى محاضر إلى أستاذ مساعد، ثم ترقي إلى أستاذ مشارك. بلغت مؤلفات الشيخ الدكتور الشثري 65 مؤلفًا في الفقه المقارن وأصول الفقه، بالإضافة إلى العديد من البحوث العلمية.

* تم تعيين الشيخ الدكتور الشثري في منصب رئيس الهيئة الموحدة للرقابة الشرعية في 12 سبتمبر 2024.

السير الذاتية لرئيس وأعضاء الهيئة الموحدة للرقابة الشرعية (تتمة)

الشيخ الدكتور عبد اللطيف محمود آل محمود

نائب الرئيس

يحمل الشيخ الدكتور عبد اللطيف محمود آل محمود درجة الدكتوراة في السياسة الشرعية من المعهد العالي لأصول الدين بتونس التابع لجامعة الزيتونة. كما يحمل درجة ماجستير آداب في الفقه المقارن ودرجة البكالوريوس في الشريعة من كلية الشريعة والقانون بجامعة الأزهر الشريف، بالإضافة إلى درجة الدبلوم في التربية من جامعة عين شمس بالقاهرة. شغل الشيخ الدكتور آل محمود منصب رئيس قسم اللغة العربية والدراسات الإسلامية في جامعة البحرين من 2001 إلى 2004، وكان أستاذًا للدراسات الإسلامية في الجامعة نفسها منذ عام 1985. وهو عضو نشط في العديد من هيئات الرقابة الشرعية في مؤسسات مالية إسلامية، بما في ذلك بنك البحرين الإسلامي وشركة التكافل الدولية وبنك ABC الإسلامي. وهو أيضًا عضو في المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية في البحرين.

الشيخ عبد الله بن سليمان بن محمد المنيع

عضو

يحمل الشيخ عبد الله بن سليمان بن محمد المنيع درجة ماجستير آداب في الفقه والاقتصاد من كلية العلوم المالية في المملكة العربية السعودية. وهو عضو في اللجنة الدائمة للبحوث العلمية والإفتاء بالمملكة العربية السعودية، وهي لجنة تضم العديد من كبار العلماء. وهو أيضًا عضو في عدد من المجامع الفقهية الإسلامية المرموقة منها مجمع الفقه الإسلامي الدولي بجدة، ومجمع الفقه الإسلامي التابع لرابطة العالم الإسلامي بمكة المكرمة، المملكة العربية السعودية. كما شغل الشيخ سابقًا منصب كبير القضاة في المحكمة العليا في مكة المكرمة، وهو أيضًا عضو في المجلس الشرعي لهيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية بمملكة البحرين. والشيخ عبد الله ما زال عضوًا في العديد من الهيئات الشرعية لدى المؤسسات المالية الإسلامية في المملكة العربية السعودية ومنطقة الخليج.

الشيخ الدكتور العياشي الصادق فداد

عضو

الشيخ الدكتور العياشي الصادق فداد حاصل على درجة الدكتوراة في الاقتصاد الإسلامي بتقدير ممتاز من جامعة أم القرى بمكة المكرمة، ودرجة الماجستير في نفس التخصص من نفس الجامعة، والبكالوريوس في الشريعة الإسلامية - تخصص الفقه والأصول من كلية الشريعة - جامعة أم القرى - مكة المكرمة. الشيخ الدكتور العياشي الصادق فداد لديه خبرة 27 سنة في مجموعة البنك الإسلامي للتنمية وشغل عددًا من المناصب الوظيفية في المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب - البنك الإسلامي للتنمية آخرها مدير شعبة خدمات الاستشارات بالإنابة. وكان عضوًا في المجلس الشرعي التابع لهيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية- مملكة البحرين، وعضو المجلس الشرعي للوكالة الإسلامية الدولية للتصنيف، وعضو اللجنة الشرعية لصندوق ثمار - شركة الخليج المتحد، وخبير بمجمع الفقه الإسلامي الدولي بجدة. وهو حاليًا عضو لجنة إعداد المعايير الشرعية بهيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية.

الأستاذ يوسف حسن خلاوي

عضو

الأستاذ يوسف حسن خلاوي متخصص في الشريعة وأصولها والقانون الدولي. وقد تخرج مع مرتبة الشرف في كلية الشريعة بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، ويحمل درجة الماجستير في أصول الفقه، وهو متخصص في القانون المقارن والاستثمار الدولي والتحكيم وحل النزاعات. كما تلقى تدريبًا قانونيًا في أكثر من مؤسسة قانونية عالمية في فرانكفورت وجنيف ولندن، وأسس لاحقًا مجموعة قانونية متخصصة في لندن، والتي تمتلك فروعًا في عدد من دول العالم. وقد شغل الأستاذ خلاوي منصب معيد بكلية الشريعة بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية بالرياض.

ومنذ عام 2000، أسس العديد من المحافظ وصناديق الاستثمار الإسلامية، بالإضافة إلى عدد كبير من الشركات المملوكة لمستثمرين في أكثر من 70 دولة حول العالم. وهو عضو في مجالس إدارة العديد من الشركات العالمية، منها المركز السعودي للتحكيم التجاري، الرياض. وهو أيضًا عضو في مجلس الأمناء في هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية.

الدكتور التيجاني الطيب محمد

سكرتير الهيئة الموحدة للرقابة الشرعية والمراقب الشرعي

يتمتع الدكتور التيجاني الطيب محمد بخبرة تزيد عن 15 عامًا في مجال الصيرفة والتمويل الإسلامي، وتحديدًا في مجال قانون الصيرفة الإسلامية. وكان قد انضم إلى مجموعة البركة في نوفمبر 2007. الدكتور التيجاني مستشار ومدقق شرعي معتمد (CSAA) من هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (أيوفي). وهو حاصل على درجة الدكتوراة في أصول الفقه من جامعة الخرطوم في السودان، بالإضافة إلى درجة ماجستير إدارة في أصول الفقه من جامعة أم درمان الإسلامية في السودان. شغل الدكتور التيجاني في السابق منصب عضو الهيئة الشرعية في شركة إتقان كابيتال، وكان أستاذًا في كلية السلطان زين العابدين، والجامعة الإسلامية العالمية بماليزيا.

جدول اجتماعات الهيئة الموحدة للرقابة الشرعية

عقدت الهيئة الشرعية 6 اجتماعات للهيئة خلال عام 2024. وفيما يلي تفاصيل العضوية وعدد الاجتماعات التي حضرها كل عضو:

الاسم	المنصب	عدد الاجتماعات التي حضرها
الشيخ الدكتور / سعد بن ناصر الشثري	رئيس الهيئة	6
الشيخ الدكتور / عبد اللطيف محمود آل محمود	نائب رئيس الهيئة	6
الشيخ / عبد الله بن سليمان بن محمد المنيع	عضوا	6
الشيخ الدكتور / العياشي الصادق فداد	عضوا	6
الشيخ الأستاذ / يوسف حسن خلاوي	عضوا	6

الإدارة التنفيذية

لقد فوض مجلس الإدارة لفريق الإدارة التنفيذية لمجموعة البركة المسؤولية الأساسية عن تنفيذ استراتيجية المجموعة وتشخيص وتقييم المخاطر الرئيسية في أعمال المجموعة وعن تصميم وإدارة نظم مراقبة داخلية مناسبة. وتشمل المسؤوليات الأخرى للإدارة التنفيذية تأمين تنفيذ قرارات مجلس الإدارة، والتحقق من قيام المجموعة بالعمل في جميع الأوقات وفقا لمبادئ الشريعة الإسلامية السمحة. وتنفيذ قرارات وتوصيات الهيئة الموحدة للرقابة الشرعية وتزويد مجلس الإدارة بالتحليلات، والتقييمات والتوصيات فيما يتعلق بنشاطات المجموعة، وتزويد مصرف البحرين المركزي بجميع المعلومات المطلوبة بموجب قانون مصرف البحرين المركزي واللوائح المعنية. كما تقوم الإدارة التنفيذية بتعميم القرارات الاستراتيجية والقرارات المركزية الأخرى التي يتم اتخاذها على مستوى الشركة الأم على الوحدات التابعة للمجموعة وبذلك يتم التأكد من تنفيذ سياسات وطرق عمل وإجراءات العمليات العامة الموحدة للمجموعة من قبل جميع وحداتها.

وبنهاية عام 2024، كان فريق الإدارة التنفيذية يتألف من الرئيس التنفيذي للمجموعة ورؤساء إدارات كل من: الائتمان والمخاطر، والتدقيق الداخلي، والخزينة والمؤسسات المالية، والاتصالات المؤسسية والاستدامة البيئية والاجتماعية والحوكمة، والتخطيط الاستراتيجي والاستثمارات، والتدقيق الشرعي الداخلي، والامتثال بالمجموعة والحوكمة وشؤون مجلس الإدارة ومسؤول الإبلاغ عن غسيل الأموال، والمالية، وتقنية المعلومات، والعمليات والمساندة، والمراقب الشرعي، ومسؤول الشؤون الرقمية. علاوة على ذلك، تمارس الإدارة التنفيذية مسؤوليتها في الإدارة من خلال عدد من اللجان تكون لها مسؤوليات محددة، ومن ضمن هذه اللجان ما يلي:

لجنة الإدارة التنفيذية

يتمثل دور لجنة الإدارة التنفيذية في تأمين أداء وتنفيذ الأهداف الاستراتيجية للمجموعة وتنفيذ القرارات التشغيلية وغيرها من قرارات مجلس الإدارة بالإضافة إلى أي أمور أخرى يتم تفويضها إلى إدارة المجموعة من قبل مجلس الإدارة أو الرئيس التنفيذي للمجموعة. يترأس اللجنة الرئيس التنفيذي للمجموعة، وتضم في عضويتها رؤساء إدارات الائتمان والمخاطر، والخزينة والمؤسسات المالية، والمالية، والامتثال بالمجموعة والحوكمة وشؤون مجلس الإدارة ومسؤول الإبلاغ عن غسيل الأموال، والتخطيط الاستراتيجي والاستثمارات، وتقنية المعلومات، والعمليات والمساندة، والاتصالات المؤسسية والاستدامة البيئية والاجتماعية والحوكمة، والمراقب الشرعي، ومسؤول الشؤون الرقمية، ومدير الموارد البشرية، علاوة على رئيس التدقيق الداخلي ورئيس التدقيق الشرعي الداخلي كعضوين مراقبين.

لجنة الموجودات والمطلوبات

تتمثل مسؤولية لجنة الموجودات والمطلوبات في مراقبة هيكل الموجودات والمطلوبات والتعرضات التي هي خارج الميزانية الخاصة بالمركز الرئيسي للمجموعة بهدف تعظيم القيمة لصالح المساهمين، وحماية أصول العملاء، وتحسين الربحية، وتعزيز رأس المال، وحماية المجموعة من الظروف المالية غير المواتية. وتقوم اللجنة أيضًا بمراقبة مخاطر السيولة ومخاطر معدل الربح ومخاطر السوق وكفاية رأس المال، في حين تتولى إدارة الخزينة والمؤسسات المالية تنفيذ القرارات التي تحد من هذه المخاطر.

كما تقوم هذه اللجنة بالاحتفاظ على السيولة الكافية للمركز الرئيسي للمجموعة والحصول على الترتيبات التمويلية المناسبة لتلبية احتياجات الأعمال وخطط التوسع والمتطلبات التنظيمية.

يرأس اللجنة الرئيس التنفيذي للمجموعة، وتضم في عضويتها رؤساء إدارات الائتمان والمخاطر، والخزينة والمؤسسات المالية، والتخطيط الاستراتيجي والاستثمارات، والمالية.

لجنة الائتمان بالمركز الرئيسي

لجنة الائتمان بالمقر الرئيسي هي الجهة المخوّلة بالموافقة على حدود البلدان والمؤسسات المالية / التعرضات الائتمانية. يترأس اللجنة الرئيس التنفيذي للمجموعة ويتم اختيار الأعضاء المتبقيين من بين مسؤولي الإدارة التنفيذية، والذين يشملون رئيس إدارة الائتمان والمخاطر.

لجنة المخاطر والامتثال والتدقيق

مسؤولية لجنة المخاطر والامتثال والتدقيق في ضمان توفير الإشراف المناسب واتخاذ الإجراءات المناسبة في مجالات المخاطر والامتثال والتدقيق بما يتماشى مع تعليمات مصرف البحرين المركزي ومتطلبات مجلس الإدارة / لجان مجلس الإدارة وأفضل الممارسات.

يترأس اللجنة الرئيس التنفيذي للمجموعة وتتألف من العديد من أعضاء الإدارة التنفيذية لمجموعة البركة، بما في ذلك كل من رؤساء إدارات الائتمان والمخاطر، والتدقيق الداخلي، والتدقيق الشرعي الداخلي، والامتثال بالمجموعة والحوكمة وشؤون مجلس الإدارة ومسؤول الإبلاغ عن غسيل الأموال.

لجنة الأصول المتعثرة والمخصصات

تتمثل مسؤولية لجنة الأصول المتعثرة والمخصصات في تعزيز أفضل الممارسات المصرفية لمراجعة ومراقبة مختلف أنواع المحافظ الائتمانية (كمحفظة المؤسسات والمحفظة التجارية ومحفظة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومحفظة الأفراد وغيرها) داخل مجموعة البركة ووحداتها التابعة، مع التركيز بشكل خاص على التعرضات المتعثرة والتعرضات متأخرة السداد والتعرضات التي تمت إعادة هيكلتها والمخصصات ذات الصلة.

يترأس اللجنة الرئيس التنفيذي للمجموعة وتتألف من العديد من أعضاء الإدارة التنفيذية لمجموعة البركة، بما في ذلك كل من رئيس إدارة الائتمان والمخاطر، ورئيس إدارة المالية، وممثلون من إدارتي الائتمان والمخاطر والمالية.

لجنة الرقمنة وتقنية المعلومات وأمن المعلومات

تتولى لجنة الرقمنة وتقنية المعلومات وأمن المعلومات مسؤولية التحكم في استراتيجيات الرقمنة وتقنية المعلومات وأمن المعلومات والإشراف عليها على مستوى المركز الرئيسي للمجموعة والوحدات التابعة، كما تضمن توافقها مع أهداف المجموعة والأعمال المحلية. وتضطلع اللجنة كذلك بمهام مراجعة المشاريع الرئيسية واعتمادها، ومراقبة الأمن السيبراني، وتوحيد أدوات تقنية المعلومات. تدعم اللجنة أيضًا مبادرات التحوّل الرقمي، مع ضمان استمرارية الأعمال وتحديث النُظم الأساسية في الوقت ذاته. علاوة على ذلك، فإن رفع تقارير دورية إلى مجلس إدارة مجموعة البركة يضمن المواءمة الاستراتيجية وإدارة المخاطر.

يترأس اللجنة الرئيس التنفيذي للمجموعة، وتضم في عضويتها رؤساء إدارات الائتمان والمخاطر، والتخطيط الاستراتيجي والاستثمارات، والمالية، وتقنية المعلومات، ومسؤول الشؤون الرقمية.

لجنة الزكاة والتبرعات

تم تشكيل لجنة الزكاة والتبرعات بناءً على تفويض المساهمين للإدارة التنفيذية لتوزيع الزكاة نيابة عنهم. ووفقًا للصلاحيات الموكلة إلى هذه اللجنة، فإن مهام الإشراف على التبرعات وإدارتها تقع أيضًا ضمن نطاق مسؤولياتها. وقد وضعت الإدارة في حسبانها العديد من الاعتبارات المهمة عند تشكيل هذه اللجنة، والتي من شأنها تحسين آليات الحوكمة والحفاظ على الشفافية أثناء عملية التوزيع الموكلة إليها، وذلك مع الالتزام بأحكام الشريعة والضوابط الإجرائية التي تكفل إطارًا قويًا للرقابة ومعايير تتميز بالنزاهة والشفافية والإدارة الحكيمة.

الإدارة التنفيذية (تتمة)

يترأس اللجنة الرئيس التنفيذي للمجموعة، وتضم في عضويتها المراقب الشرعي وممثلين عن إدارات الامتثال والخزينة والمالية، علاوة على عضو مراقب من إدارة التدقيق الشرعي الداخلي.

لجان أخرى

تقوم الإدارة التنفيذية بتشكيل لجان خاصة كلما تطلب الأمر التعامل مع أمور ومبادرات محددة تقوم بها المجموعة من وقت لآخر.

السير الذاتية لأعضاء الإدارة التنفيذية

الأستاذ/ حسام بن الحاج عمر

عضو مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي للمجموعة

تم تعيين الأستاذ حسام بن الحاج عمر عضوًا في مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي لمجموعة البركة (ABG) في أكتوبر 2022. وهو أيضًا رئيس مجلس إدارة بنك البركة تركيا، وعضو مجلس إدارة عدد من الوحدات المصرفية التابعة لبنك البركة في الأردن ومصر والجزائر والبحرين.

شغل الأستاذ حسام العديد من المناصب القيادية بفضل خبرته التي تمتد على مدار 25 عامًا في القطاع المالي في منطقة الشرق الأوسط وأوروبا وشمال إفريقيا. وقبل توليه منصبه الحالي، كان يشغل منصب نائب الرئيس التنفيذي لمجموعة البركة ورئيس قسم تطوير الأعمال والاستثمارات، حيث قام من خلال هذه المناصب بتطوير المنتجات والمبادرات التجارية على مستوى المجموعة، والإشراف على الخدمات المصرفية التجارية ووظائف الخزينة، وإدارة قسم الاستراتيجية بالمجموعة.

الأستاذ/ أزهار عزيز دوقار

نائب رئيس أعلى - رئيس الائتمان والمخاطر

الأستاذ أزهار عزيز دوقار لديه نحو 30 عامًا من الخبرة المصرفية الدولية التي تشمل منطقة الشرق الأوسط وإفريقيا ودول مجلس التعاون الخليجي وآسيا، مع مهام قصيرة في المملكة المتحدة وهولندا والولايات المتحدة الأمريكية. وتشمل خبرته المصرفية قطاعي الخدمات المصرفية للشركات والخدمات المصرفية الاستثمارية، بالإضافة إلى إدارة الائتمان والمخاطر التي تغطي جميع قطاعات الأعمال، بما في ذلك الخدمات المصرفية للشركات/ الصيرفة الاستثمارية، والخدمات المصرفية التجارية / المتوسطة، والتجزئة.

وإلى جانب إدارة المخاطر، شمل عمل الأستاذ دوقار أيضًا استراتيجية الشركات ودراسات الجدوى لعمليات الاستحواذ في القطاع المالي. وقد بدأ حياته المهنية في مجموعة سيتي المصرفية في قسم الخدمات المصرفية الاستثمارية، ثم انتقل بعد ذلك إلى بنك إيه بي إن امرو، حيث شغل العديد من الأدوار القيادية بما في ذلك نائب مدير المخاطر الإقليمي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا والرئيس الإقليمي لإدارة محفظة الائتمان.

وعلى مدار مسيرته المهنية، تقلد الأستاذ دوقار العديد من المناصب العليا في مجال إدارة المخاطر، بما في ذلك رئيس إدارة المخاطر في شركة دي آي بي كابيتال (شركة تابعة مملوكة بالكامل / ذراع مصرفي استثماري لبنك دبي الإسلامي)، ورئيس إدارة المخاطر في سامبا كابيتال في المملكة العربية السعودية، ورئيس إدارة المخاطر في بنك أبوظبي الوطني في مجال الأعمال المصرفية للشركات والخدمات المصرفية الاستثمارية. وقبل انضمامه إلى مجموعة البركة، شغل منصب رئيس قسم الائتمان في قطاع الخدمات المصرفية للجملة والمصرفية العالمية لدى بنك أبوظبي الوطني. كما كان عضو مجلس إدارة في بنك دبي الإسلامي في باكستان.

وقد عمل الأستاذ دوقار عبر خطوط الدفاع الثلاثة في القطاع المصرفي - أي أخذ المخاطر، والرقابة على المخاطر وتعهد المخاطر - على مستوى المصارف التقليدية والإسلامية على حدٍ سواء. يحمل الأستاذ دوقار درجة البكالوريوس من جامعة بنسلفانيا، ودرجة الماجستير في الاقتصاد من جامعة براون، حيث ركّزت أطروحته على التمويل الإسلامي.

الأستاذ / محمد العلوي

نائب رئيس أعلى - رئيس التدقيق الداخلي

يتمتع الأستاذ محمد العلوي بخبرة تزيد عن 27 سنة في مجال التدقيق الخارجي والداخلي، خاصة في مجال التدقيق على البنوك الإسلامية، ويعمل تحت الإشراف المباشر للجنة التدقيق التابعة لمجلس إدارة مجموعة البركة، وهو أيضًا سكرتير اللجنة. علاوة على ذلك، يشارك الأستاذ محمد كمراقب في اجتماعات لجان التدقيق الخاصة بالوحدات التابعة لمجموعة البركة. وقبل انضمامه إلى مجموعة البركة، عمل الأستاذ محمد كمدير للتدقيق الداخلي في بنك الإثمار، كما عمل سابقًا في كبريات شركات المحاسبة العالمية مثل شركة برايس ووترهاوس كوبرز وإرنست ويونغ. الأستاذ محمد زميل جمعية المحاسبين القانونيين المعتمدين البريطانية (FCCA) وكذلك عضو معهد المحاسبين القانونين في إنجلترا وويلز (ICAEW).

الأستاذ / سهيل تهامي

نائب رئيس أعلى - رئيس الخزينة والمؤسسات المالية

يتمتع الأستاذ سهيل تهامي بأكثر من 27 عامًا من الخبرة في كل من الأعمال المصرفية التقليدية والإسلامية، بالإضافة إلى مجموعة متنوعة من الأعمال الأخرى. وهو مسؤول بشكل مباشر عن إدارة سيولة مجموعة البركة، وتعزيز الربحية وإدارة التدفقات النقدية لمجموعة البركة مع تعزيز علاقات المجموعة مع البنوك والمؤسسات المالية الأخرى. وهو مسؤول أيضًا عن تطوير أعمال المجموعة، مع التركيز على تعزيز التمويل التجاري عبر وحداتها.

وكان قد شغل سابقًا منصب نائب رئيس أعلى - قسم الخزينة والاستثمارات في شركة سيرة للاستثمارات في مملكة البحرين، حيث أمضى قرابة 12 عامًا بعد أن قام بتأسيس وتطوير وإدارة قسم الخزينة. ومن خلال المنصب، قام أيضًا بإدارة علاقات المساهمين والمستثمرين. وقبل عمله في سيرة، أمضى أكثر من 7 سنوات في البحرين بنك والكويت في مملكة البحرين، حيث شملت خبرته جميع وظائف الخزينة، بما في ذلك إدارة محفظة الدخل الثابت، وتداول العملات الأجنبية وأسعار الفائدة، ورئاسة قسم سوق المال، وإدارة السيولة.

الأستاذ سهيل هو عضو في معهد (CFA) وحائز على درجة محلل مالي معتمد (CFA). وهو يحمل أيضًا شهادة محاسب قانوني معتمد (CPA) من جامعة إيلينوي، وعضو في المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين المعتمدين. ويحمل الأستاذ سهيل شهادة الماجستير التنفيذي في إدارة الأعمال بتقدير امتياز مع مرتبة الشرف من الدرجة الأولى، وشهادة البكالوريوس في المحاسبة بتقدير امتياز من جامعة البحرين.

الدكتور / محمد مصطفى خميرة

نائب رئيس أعلى - رئيس التخطيط الاستراتيجي والاستثمارات

يتمتع الدكتور محمد مصطفى خميرة بخبرة تزيد عن 28 عامًا في التمويل الإسلامي والخدمات المصرفية والاستشارات الإدارية والتعليم. وقد انضم إلى إدارة التخطيط الاستراتيجي في مجموعة البركة في عام 2017، وتم تعيينه رئيسًا لقسم التخطيط الاستراتيجي في نوفمبر 2019. وإلى جانب منصبه كرئيس لقسم التخطيط الاستراتيجي والاستثمارات، فهو يمثل مجموعة البركة كعضو في مجالس إدارة ولجان مجالس الإدارة في كل من بنك البركة الجزائري، وبنك البركة تونس، وبنك البركة جنوب أفريقيا.

قبل التحاقه بمجموعة البركة في فبراير 2017، شغل الدكتور محمد مصطفى عدة مناصب إدارية في مؤسسات عالمية وخليجية مرموقة، حيث عمل كمدير للهيكلة والتنسيق الشرعي لمصرف الإمارات الإسلامي بدبي لما يزيد عن ثمانية أعوام. وكان يشغل قبل ذلك منصب الرئيس التنفيذي للعمليات والمؤسس الشريك لشركة تعليم وشركة بيكون للتعليم لمدة عام في دبي. كما عمل الدكتور محمد مصطفى في شركة ماكينزي وشركاؤه لمدة ثلاثة أعوام في مكتب الشركة الإقليمي في دبي.

وقد بدأ مسيرته المهنية في الصيرفة الإسلامية مع مصرف فيصل الإسلامي في البحرين في منتصف تسعينيات القرن الماضي، حيث شغل عدة مناصب، كان أخرها منصب نائب الرئيس للخدمات المصرفية للشركات والاستثمار. وهو حاصل على درجتي الدكتوراة والماجستير في الهندسة الميكانيكية

السير الذاتية لأعضاء الإدارة التنفيذية (تتمة)

من معهد ماساتشوستس للتكنولوجيا (MIT) في مدينة كامبريدج، ولاية ماساتشوستس، الولايات المتحدة الأمريكية، وبتخصص فرعي في الإدارة. وقد أكمل شهادة البكالوريوس في الهندسة الميكانيكية من جامعة مينيسوتا في مدينة مينيابوليس، الولايات المتحدة الأمريكية في عام 1986.

وفي عام 2019، أكمل بنجاح برنامج الشهادة المهنية من معهد ماساتشوستس للتكنولوجيا في «التحول الرقمي من الذكاء الاصطناعي والإنترنت إلى كلاود وبلوكشين والأمن السيبراني».

الأستاذ / عبد الملك مزهر

نائب رئيس أعلى - رئيس إدارة الامتثال بالمجموعة والحوكمة وشؤون مجلس الإدارة، ومسؤول الإبلاغ عن غسل الأموال

انضم الأستاذ عبد الملك إلى مجموعة البركة في نوفمبر 2019، ولديه خبرة تمتد لأكثر من 20 سنة في مجال الامتثال ومكافحة غسل الأموال والتصدي لتمويل الإرهاب، والمخاطر التشغيلية، وحوكمة الشركات وشؤون أمانة سر مجلس الإدارة في قطاعي البنوك وإدارة الأصول. قبل انضمامه إلى مجموعة البركة، كان يعمل لدى شركة الاستثمار كابيتال التابعة للبنك السعودي للاستثمار كرئيس لإدارة حوكمة الشركات، وأمانة السر وشؤون مجلس الإدارة. الأستاذ مزهر عضو في مجالس إدارة الوحدات التابعة لمجموعة البركة في البحرين وباكستان والسودان.

الأستاذ عبد الملك حاصل على درجة البكالوريوس في المحاسبة من الجامعة الأردنية، ولديه عدد من الشهادات المهنية في مجال الامتثال ومكافحة غسل الأموال والتصدي لتمويل الإرهاب وحوكمة الشركات. كما يحمل شهادة حوكمة الشركات الدولية، وشهادة أخصائي حوكمة ومخاطر وامتثال، بالإضافة إلى شهادة مراقب ومدقق شرعي معتمد.

الأستاذ / علي أصغر مندسوروالا

نائب رئيس أعلى - رئيس المالية

يتمتع الأستاذ علي أصغر مندسوروالا بأكثر من 30 عامًا من الخبرة في مجال المالية والمحاسبة، بما في ذلك أكثر من عقدين في قطاع الخدمات المالية في الإمارات العربية المتحدة ومملكة البحرين. وكان قد انضم إلى مجموعة البركة في عام 2008، وهو عضو أساسي مهم في الإدارة التنفيذية بالمجموعة.

يتولى الأستاذ مندسوروالا قيادة قسم المالية بمجموعة البركة وإداراته، والإشراف على العمليات المالية للوحدات التابعة للمجموعة، ودعم الإدارة العليا ومجلس الإدارة واللجان التابعة له فيما يتعلق بالشؤون المالية. وفي إطار هذا المنصب، يتولى مسؤولية الميزانيات والرقابة عليها، ورفع تقارير عن الأداء إلى مجلس إدارة مجموعة البركة وإدارتها التنفيذية. وهو مسؤول أيضًا عن رفع تقارير الأمور التنظيمية إلى مصرف البحرين المركزي، وإعداد البيانات المالية للمجموعة، بالإضافة إلى الرقابة على الأداء المالي للوحدات التابعة للمجموعة.

شارك الأستاذ مندسوروالا بدور مهم في إنجاز مهام العناية الواجبة الخاصة بعمليات الاستحواذ على الوحدات التابعة للمجموعة، ومبادرات جمع رأس المال على مستوى المجموعة والوحدات التابعة لها. تضمنت مسؤولياته أيضًا تنفيذ الضوابط والعمليات المناسبة في إدارة المالية.

قبل انضمامه إلى مجموعة البركة، كان الأستاذ علي أصغر محاسبًا إداريًا (المشتقات وصناديق التحوط) في جهاز أبوظبي للاستثمار، الإمارات العربية المتحدة.

الأستاذ/ محمد دشتي

نائب رئيس أعلى - رئيس العمليات والمساندة

يتمتع الأستاذ محسن دشتي بأكثر من 22 عامًا من الخبرة في مجال الخدمات المصرفية الإسلامية والاستثمارية، وكذلك مجال التدقيق. حيث بدأ مسيرته العملية مع شركة (KPMG) في العام 2002 في إدارة التدقيق والاستشارات، ثم التحق بعدها بمجموعة البركة في العام 2005 في الإدارة المالية. وخلال الفترة من عام 2007 إلى عام 2010، عمل في إدارة الرقابة المالية في بنك سيرة الاستثماري. وقد شغل سابقًا عضوية مجلس الإدارة ولجنة المراجعة في شركة إتقان كابيتال في المملكة العربية السعودية.

وقد تقلد الأستاذ دشتي العديد من المناصب القيادية في مجموعة البركة قبل أن يتم تعيينه في منصب رئيس العمليات والمساندة. وهو يشغل حاليًا عضوية مجلس إدارة شركة البركة كابيتال الإسلامية للاستثمارات المالية في مصر.

الأستاذ محسن هو محاسب قانوني معتمد (FCCA) من المملكة المتحدة وكذلك محاسب قانوني إسلامي (CIPA) معتمد من قبل هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، وحاصل على شهادة البكالوريوس مع مرتبة الشرف في المحاسبة من جامعة البحرين.

الأستاذ / محمد عبد اللطيف آل محمود

نائب رئيس أول - رئيس التدقيق الشرعي الداخلي

يتمتع الأستاذ محمد عبد اللطيف آل محمود بما يزيد على خمس عشرة سنة من الخبرة في التدقيق الشرعي الداخلي. وقد انضم إلى مجموعة البركة في أغسطس 2007 وكان مسؤولًا عن تأسيس وظيفة التدقيق الشرعي الداخلي في المجموعة وتدقيق الوحدات التابعة لها. قبل ذلك، عمل الأستاذ محمد مساعد بحث وتدريس في جامعة البحرين، وعمل أيضًا محاميًا في شركة محلية حيث تم اعتماده لممارسة مهنة المحاماة أمام جميع المحاكم البحرينية لأكثر من أربع سنوات. علاوة على ذلك، عُيّن عضوًا في مجموعة عمل كُلفت بصياغة أحد معايير الأيوفي. الأستاذ محمد هو مستشار ومراجع شرعي معتمد (CSAA) وحاصل على درجة الماجستير في الفقه الإسلامي وأصوله من الجامعة الأردنية، بالإضافة إلى درجة البكالوريوس في الشريعة والقانون من جامعة الأزهر.

الأستاذ / محمد جمشير

نائب رئيس أول - رئيس تقنية المعلومات

الأستاذ محمد جمشير مدير تنفيذي ذو خبرة تزيد عن 21 عامًا في مجال تقنية المعلومات والبنوك. وفي إطار منصبه كرئيس تقنية المعلومات في مجموعة البركة، يتولى الأستاذ محمد قيادة عمليات تنفيذ تقنيات المجموعة وتطوير البنية التحتية لتقنية المعلومات، وذلك لضمان تحسين خدماتها والارتقاء بتجربة العملاء. وهو أيضًا عضو مجلس إدارة بنك البركة الجزائري، ونائب رئيس مجلس إدارة شركة فاكت التابعة للبنك الإسلامي الأردني.

قبل الانضمام إلى مجموعة البركة، شغل الأستاذ محمد عدة مناصب في بنك آركابيتا وهيئة تنظيم سوق العمل (LMRA) ونُظم البيانات الإلكترونية (EDS)، حيث قام بتطوير وتنفيذ حوكمة تكنولوجيا المعلومات والإشراف على إدارة المشاريع وتحسين عمليات تقنية المعلومات.

يحمل الأستاذ محمد درجة الماجستير في إدارة الأعمال من معهد نيويورك للتكنولوجيا، ودرجة البكالوريوس في نُظم معلومات الحاسوب من جامعة ستراير في واشنطن العاصمة، الولايات المتحدة الأمريكية، بالإضافة إلى الشهادات المعتمدة الرائدة في المجال، مثل (CISA) و(CGEIT) و(PMP).

الدكتور / التيجاني الطيب محمد

المراقب الشرعي وسكرتير الهيئة الموحدة للرقابة الشرعية

يتمتع الدكتور التيجاني الطيب محمد بخبرة تزيد عن 15 عامًا في مجال الصيرفة والتمويل الإسلامي، وتحديدًا في مجال قانون الصيرفة الإسلامية. وكان قد انضم إلى مجموعة البركة في نوفمبر 2007. الدكتور التيجاني مستشار ومدقق شرعي معتمد (CSAA) من هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (أيوفي).

وهو حاصل على درجة الدكتوراة في أصول الفقه من جامعة الخرطوم في السودان، بالإضافة إلى درجة ماجيستير إدارة الأعمال في أصول الفقه من جامعة أم درمان الإسلامية في السودان. شغل الدكتور التيجاني في السابق منصب عضو الهيئة الشرعية في شركة إتقان كابيتال، وكان أستاذًا في كل من كلية السلطان زين العابدين، والجامعة الإسلامية العالمية بماليزيا.

الامتثال والسياسات والإجراءات

امتثال المجموعة

تلتزم مجموعة البركة بالامتثال للمتطلبات الرقابية الدولية التي تشهد تزايدًا مستمرًا. يدعم التزام المجموعة وحدات المجموعة، وتقوم كذلك بتحديث ومراجعة السياسات المتعلقة بالامتثال بشكل مستمر وصياغة إطار العمل لها. وهنالك توجه مستمر لتعزيز ثقافة الامتثال من خلال الاستثمار في الأنظمة والضوابط المتطورة وصقل مهارات الموظفين ورفع مستوى الوعي لديهم.

لقد أبدت المجموعة دوما التزامها التام بعدم الخوض في أي مشاريع تجارية يمكن لها أن تؤثر على الالتزام بالقوانين واللوائح والمعايير التنظيمية ذات الصلة.

وقام قسم إدارة الامتثال للمجموعة بصياغة استراتيجية الامتثال للمجموعة وإطار عام لإدارة الامتثال لتطبيقهما في المجموعة وجميع وحداتها التابعة. وتعكس هذه الاستراتيجية والإطار العام المبادئ والممارسات الأساسية التالية المتأصلة في المجموعة وجميع وحداتها المصرفية التابعة:

- الامتثال بجميع القوانين والقواعد والمعايير الرقابية المعمول بها؛
- التقيّد بممارسة الأعمال وفقًا لجميع المعايير الرقابية والأخلاقية بشكل صارم؛
- تشجيع ثقافة امتثال قوية، يكون بموجبها الامتثال مسؤولية كل فرد في المجموعة؛

تواصل مجموعة البركة ووحداتها التابعة لها تعزيز السياسات والإجراءات والأطر المتعلقة بالامتثال. ويتم الارتقاء بمهارات الموظفين من خلال توفير التدريب المستمر والهادف في جميع المجالات المتعلقة بمتطلبات الامتثال ذات الصلة بالجرائم المالية. وقد تم استحداث أنظمة ويتم تقديم أدوات الأتمتة، بحسب الاقتضاء، لتحسين معايير الامتثال في المجموعة.

وظيفة مستقلة

تشمل وظيفة امتثال المجموعة في مجموعة البركة ما يلي:

- تحديد وتقييم مخاطر الامتثال بشكل استباقي؛
- تطوير وتنفيذ سياسات وبرامج وخطط الامتثال؛
- مراقبة وإدارة والتخفيف من والإبلاغ عن مخاطر الامتثال؛
- المراقبة والتحقيق والإبلاغ عن انتهاكات الامتثال والحوادث والمخاطر؛
- تقديم المشورة للإدارة والموظفين بشأن الامتثال والأمور التنظيمية.

ترجع التبعية الوظيفية لإدارة الامتثال ومكافحة غسل الأموال إلى لجنة الامتثال والحوكمة، وتضطلع بمهام الإشراف المستقل نيابة عن مجلس الإدارة. كما يحق لها التواصل مع مجلس الإدارة متى ما رأت ذلك ضروريًا. وإضافة إلى ذلك، فان للإدارة الحق والسلطة في الاتصال بمصرف البحرين المركزي عندما وحيثما يكون ذلك ضروريًا.

ويدعم الإدارة في كل وحدة من الوحدات التابعة للمجموعة فريق امتثال متخصص. وعلى مستوى المجموعة، تكون الإدارة مسؤولة عن تنسيق وتشخيص وإدارة مخاطر الامتثال المتعلقة بالجرائم المالية في كامل المجموعة بالتنسيق مع رؤساء إدارات الامتثال المحليين في كل وحدة تابعة.

لقد وضعت مجموعة البركة لجميع وحداتها مبادئ توجيهية مكتوبة للموظفين حول التنفيذ المناسب للقوانين والأنظمة والقواعد والمعايير من خلال سياسات وإجراءات معتمدة بما في ذلك سياسة الامتثال الشاملة بالمجموعة. وتتطلب سياسة الامتثال من جميع المسؤولين والموظفين بالوحدات التابعة الامتثال لكافة القوانين والقواعد والأنظمة ومعايير أفضل ممارسات السوق.

تصنف مخاطر الامتثال في المجموعة كالتالي:

- الامتثال التنظيمي، وقانون الامتثال الضريبي للحسابات الأجنبية، ومعيار الإبلاغ المشترك (FATCA/CRS)؛
- مكافحة غسل الأموال ومكافحة تمويل الإرهاب ومكافحة تمويل انتشار الأسلحة؛
- والعقوبات الدولية؛

الامتثال الرقابي وحوكمة الشركات

تقوم المجموعة وبشكل مستمر بتطوير ومراجعة السياسات لإدارة مخاطر الامتثال في جميع الفئات المذكورة أعلاه، وتعمم المجموعة هذه السياسات إلى وحداتها التابعة لها بشكل منظم، ومن ثم تقوم كل وحدة بتطبيق هذه السياسات على أن تتماشى مع المتطلبات الرقابية المحلية. وتوجد لدى المجموعة مدونة سلوك صارمة يتعين دائما على جميع الموظفين الامتثال بها. إن الغرض من مدونة السلوك هو منع أي ممارسة خاطئة وتشجيع الممارسة الأخلاقية والمعاملة المنصفة للعملاء في جميع الأوقات. وتتضمن المدونة مسؤوليات جميع أعضاء مجموعة البركة ومسؤوليها وموظفيها، والذين يتوقع منهم قراءة وفهم وتطبيق جميع هذه المعايير والمبادئ دائمًا.

كذلك وضعت مجموعة البركة سياسة للإبلاغ عن المخالفات وتوفر قناة رسمية للموظفين للإبلاغ عن أي سلوك غير أخلاقي أو غير مهني. ويتم تشجيع الموظفين على الإبلاغ عن أي مخالفات من خلال قنوات اتصال تحمي هوياتهم دون الخوف من الانتقام منهم أو التعرض لهم.

لدى مجموعة البركة سياسة تتعلق بقانون الامتثال الضريبي للحسابات الأجنبية (FATCA) /(معيار الإبلاغ المشترك (CRS) لتطبيقها في كامل المجموعة. كما قامت الوحدات التابعة لمجموعة البركة بتنفيذ إجراءات وعمليات وأنظمة خاصة بقانون الامتثال الضريبي للحسابات الأجنبية في بلدانها وفقًا للمتطلبات الرقابية والتنظيمية المحلية. قامت المجموعة باستثمارات كبيرة في تعزيز النظم وتدريب الموظفين لضمان وجود إطار مناسب. ولدى مجموعة البركة أيضا سياسة خاصة بمعيار الإبلاغ الموحد على مستوى المجموعة. ويتم الإبلاغ عن الأشخاص المعنيين وفقا للمواعيد المحددة.

مكافحة غسل الأموال والتصدي لتمويل الإرهاب ومكافحة تمويل انتشار الأسلحة

يتم التعامل بكامل الحزم مع المخاطر المرتبطة بالجرائم المالية على مستوى المجموعة والوحدات التابعة، حيث تحترم المجموعة الامتثال بالقوانين والأنظمة المتعلقة بمكافحة غسل الأموال والتصدي لتمويل الإرهاب وبتوصيات لجنة بازل ومجموعة العمل المالي (FATF) جنبًا إلى جنب مع أفضل الممارسات الدولية، والتي يتم تضمينها بدورها في سياسات مكافحة غسل الأموال والتصدي لتمويل الإرهاب ومكافحة تمويل انتشار الأسلحة في كل وحدة تابعة. وتعتمد المجموعة سياسات صارمة فيما يتعلق بمتطلبات (اعرف عميلك) والتي تشمل متطلبات تفصيلية للتعرف على والتحقق من هوية وبيانات العملاء. وتمنع هذه السياسات الوحدات العاملة من إنشاء أي علاقات عمل جديدة ما لم يتم التعرف على والتحقق من جميع الأطراف المرتبطة بالعلاقة والتحقق بشكل واضح من طبيعة الأعمال التي يتوقع القيام بها.

وتماشيًا مع متطلبات مصرف البحرين المركزي وسياسة المجموعة لمكافحة غسل الأموال، يتم تعيين مسؤولين عن الإبلاغ عن غسل الأموال وإعداد تقارير عنها في جميع الوحدات التابعة. ويتحمل مسؤولو الإبلاغ عن غسل الأموال المسؤولية عن ضمان الامتثال بجميع القوانين والأنظمة والسياسات ذات الصلة المتعلقة بمكافحة غسل الأموال والتصدي لتمويل الإرهاب ومكافحة تمويل انتشار الأسلحة والنظر في أي شكوك أو مخاوف حول أي عميل ومعاملة والإبلاغ عنه أو عنها للجهة الرقابية المعنية في بلد العميل المعني.

وعلى مستوى المجموعة قامت مجموعة البركة بتعيين مسؤول إبلاغ عن غسل الأموال تشمل مسؤولياته صياغة وإصدار وتنفيذ استراتيجيات وسياسات مكافحة غسل الأموال للمجموعة على أساس مستمر. يقوم مسؤول الإبلاغ في المجموعة بتنسيق أنشطة مسؤولي الإبلاغ عن غسل الأموال في كل وحدة تابعة والإشراف على التدريب على مكافحة غسل الأموال لجميع الموظفين المعنيين ورفع تقارير إلى لجنة مجلس الإدارة للامتثال والحوكمة وإلى مجلس الإدارة حول جميع الأمور المهمة المتعلقة بغسل الأموال.

الامتثال والسياسات والإجراءات (تتمة)

العقوبات الدولية

نظرًا للأعداد المتزايدة من العقوبات المفروضة من قبل الهيئات الرقابية المحلية والدولية، يعد الامتثال للعقوبات أحد التحديات الرئيسية التي تواجهها البنوك ولا سيما تلك التي تعمل في أو عبر مناطق جغرافية مختلفة. إن مخالفة العقوبات تعرض البنوك إلى مخاطر رقابية ومخاطر سمعة ومخاطر تجارية بما في ذلك احتمالات الخسائر المالية. لقد باتت مخاطر العقوبات إحدى أهم المخاطر التي تواجه البنوك عالميا بدليل العدد الكبير من القضايا المسجلة والغرامات الضخمة التي فرضت.

ونظرًا لدرايتها بهذه المخاطر، وضعت مجموعة البركة استراتيجية وسياسة لإدارة مخاطر العقوبات على مستوى المجموعة وطبقتها في جميع وحداتها التابعة. حيث تعمل المجموعة على رفع مستوى الوعي لدى موظفيها بأهمية الامتثال للعقوبات وتستثمر أكثر في أنظمة الفحص الملائمة لإدارة المخاطر ذات الصلة بالعقوبات الدولية والحد منها. كذلك تُطبِّق سياسة للمجموعة خاصة بالعقوبات على صعيد جميع وحداتها التابعة لضمان وجود معايير موحدة للامتثال بكافة الأوامر ذات الصلة بالعقوبات. حيث تضع سياسة العقوبات هذه قيودا ومحاذير مختلفة تتعلق بالعملاء الذين يخضعون والمعاملات التي تخضع للعقوبات، وأحيانًا تتعدى هذه القيود المتطلبات الصارمة التي تنص عليها القوانين المعمول بها وذلك لضمان حماية سمعة المجموعة ومكانتها.

سياسة الإفصاح للمجموعة

تهدف استراتيجية الاتصال لمجموعة البركة إلى المساعدة على تحقيق هدف المجموعة في اطلاع السوق دائما على المعلومات الجوهرية. إن تواصل المجموعة مع السوق يحقق الامتثال لتوجيهات مصرف البحرين المركزي على النحو المفصل في قسم الإفصاح العام من الدليل الإرشادي، ومعايير الإفصاح لمصرف البحرين المركزي على النحو المحدد في اللوائح المنظمة لأسواق رأس المال الصادرة من مصرف البحرين المركزي. عقب اجتماع الجمعية العمومية السنوي وموافقة مصرف البحرين المركزي، تم إلغاء إدراج مجموعة البركة في بورصة البحرين رسميًا في شهر يوليو 2024. واعتبارًا من هذا التاريخ، لم تعد الشركة خاضعة لمتطلبات الإفصاح أو اللوائح المُنظِّمة لأسواق رأس المال.

وتعرّف المعلومات الجوهرية بأنها أي معلومات، سواء كانت مالية أو غير مالية، تتعلق بأعمال وشؤون مجموعة البركة أو أي من وحداتها التابعة تؤدي، أو يتوقع لها بشكل معقول أن تؤدي، إلى حدوث تغيير كبير في سعر السوق لأسهم مجموعة البركة أو إلى قيام مستثمر حصيف باتخاذ قرار إما بالبيع أو الشراء أو الاحتفاظ بأسهم مجموعة البركة أو تؤدي إلى قيام مستثمر حصيف بتغيير قرار الدخول في معاملة أو الامتناع عن الدخول في معاملة مع مجموعة البركة أو الوحدات التابعة لها. وتشمل المعلومات الجوهرية، ولكن لا تقتصر على الحقائق الجوهرية أو التغيرات الجوهرية التي تتعلق بأعمال وشؤون المجموعة ووحداتها التابعة.

ومن أجل امتثال المجموعة بشكل كامل لمتطلبات الإفصاح لمصرف البحرين المركزي على النحو المحدد في الدليل الإرشادي لمصرف البحرين المركزي، تقوم المجموعة بالكشف عن جميع المعلومات المطلوبة في بياناتها المالية الفصلية المراجعة وبياناتها المالية السنوية المدققة التي يتم نشرها، وكذلك أي معلومات أخرى ذات صلة يتم طلبها من قبل مصرف البحرين المركزي من وقت لآخر. عقب إلغاء الإدراج في البورصة، لم تعد المجموعة مُلزمة بنشر بيانات مالية فصلية مُراجعة، وذلك اعتبارًا من شهر يوليو 2024 فصاعدًا.

وبوصفها شركة مدرجة في بورصة البحرين، تلتزم مجموعة البركة بجميع متطلبات نشر المعلومات الدورية لبورصة البحرين في الوقت المطلوب، وفقا لما هو منصوص عليه في التوجيهات واللوائح التنظيمية لكل منهما في هذا الصدد. ومع ذلك، عقب إلغاء الإدراج في بورصة البحرين رسميًا، لم تعد المجموعة شركة مُدرجة، ولم تعد خاضعة للوائح بورصة البحرين وتوجيهاتها، وذلك اعتبارًا من شهر يوليو 2024 فصاعدًا.

بالإضافة إلى ذلك، سوف تقوم المجموعة بالإفصاح على نطاق واسع عن جميع المعلومات الجوهرية ونشرها لعموم الجمهور فور علمها بالظروف أو الأحداث التي تكمن وراء هذه المعلومات الجوهرية أو عند اتخاذ قرار من قبل مجلس الإدارة أو الإدارة التنفيذية للمجموعة بتنفيذ تغيير جوهري. باعتبارها شركة مدرجة في سوق الأوراق المالية، تلتزم مجموعة البركة بسياسة صارمة بتفويض أفراد معينين بإصدار البيانات الصحفية أو الإعلان للجمهور عن معلومات، مالية كانت أو غير مالية، عن المجموعة. عقب إلغاء الإدراج في بورصة البحرين في شهر يوليو 2024، لم تعد المتطلبات التنظيمية سارية على المجموعة.

وفي حال كان مطلوبًا من أي من الأشخاص المعينين أعلاه إصدار تصريحات تتعلق بالبيانات المالية أو المؤشرات المالية أو الأداء المالي العام للمجموعة، فسوف يقوم هذا الشخص بالتشاور و/أو تأكيد هذا التصريح مع رئيس المالية فيما يتعلق بدقة وسلامة توقيت وموثوقية المعلومات قبل إصدار أي تصريح علني عنها.

وتقوم المجموعة بإرسال بياناتها المالية والتقارير المطلوبة إلى مصرف البحرين المركزي على أساس ربع سنوي وسنوي، وبعد ذلك تقوم المجموعة بنشر هذه المعلومات على موقع المجموعة على الإنترنت.

يتم نشر البيانات الصحافية على موقع مجموعة البركة على الإنترنت، وفيما لا يقل عن صحيفة محلية واحدة باللغة العربية وواحدة بالإنجليزية. ويمتنع الأشخاص المصرح لهم بإصدار بيانات عامة من قبل المجموعة عن الإدلاء بأي تصريح أو إعلان في اجتماع خاص بين شخص وشخص آخر قبل نشر المعلومات المعنية على موقع المجموعة على الإنترنت أو في الصحف المحلية حسب مقتضى الحال. قررت المجموعة مواصلة إصدار البيان الصحافي، كما ستواصل اتباع معايير الإفصاح العام والحصول على موافقة مصرف البحرين المركزي قبل النشر.

لدى مجموعة البركة إجراءات فعّالة للتعامل مع الشكاوى الواردة من مساهميها وأصحاب المصلحة فيها. وقد تم إنشاء قنوات متعددة لتمكين الاتصال مع المستثمرين بما في ذلك عن طريق مكاتب مسجل أسهم الشركة، ومركز الاستعلام على موقع مجموعة البركة على الإنترنت وخطوط هاتف وعناوين بريد إلكتروني مكرسة خصيصًا لذلك. يتم تحويل وإرسال جميع الشكاوى المستلمة إلى الدائرة المعنية، والى الإدارة التنفيذية ومجلس الإدارة. ووفقا لمتطلبات الإفصاح الصادرة من مصرف البحرين المركزي، تحتفظ المجموعة بمعلومات مالية لثلاث سنوات على الأقل على موقعها على الإنترنت.

اللوائح والقوانين

تمتثل مجموعة البركة لجميع المتطلبات التنظيمية التي تحكم شركات الاستثمار الصادرة عن مصرف البحرين المركزي، والتي تشمل، من بين أمور أخرى، اللوائح التنظيمية التي تحكم كفاية رأس مال مجموعة البركة، وجودة الأصول وإدارة المخاطر، والسيولة وإدارة الأموال وحوكمة الشركات.

يحدد مصرف البحرين المركزي ويراقب متطلبات كفاية رأس المال لمجموعة البركة على مستوى المقر الرئيسي، بينما تخضع الوحدات المصرفية التابعة للمجموعة للإشراف المباشر للجهات الرقابية المحلية في بلدانها وهي التي تحدد لها وتراقب متطلبات كفاية رأسمالها.

ويشترط مصرف البحرين المركزي على كل شركة استثمارية يقع مقرها في البحرين تحت الفئة 1، الحفاظ على الحد الأدنى من رأس المال البالغ مليون دينار بحريني، والمحافظة على نسبة كفاية رأس المال بحد أدنى لا يقل عن 110%.

يجب احتساب رأس المال التنظيمي لكل شركة استثمارية يقع مقرها في البحرين بناء على حقوق الملكية للمساهمين، ويجب على شركة الاستثمار كذلك الحفاظ على كفاية مواردها البشرية والمالية وغيرها من الموارد وبشكل كاف لتشغيل أعمالها التجارية بطريقة اعتيادية.

معاملات الأطراف ذات الصلة

تسمى المعاملات التي تتم مع الأشخاص أو الكيانات المرتبطة بالمجموعة «معاملات الأطراف ذات الصلة» (بما في ذلك أعضاء مجلس الإدارة وحاملو الأسهم). وتتعامل المجموعة مع جميع هذه المعاملات على أساس تجاري بحت، وعلاوة على ذلك تتطلب هذه المعاملات موافقة محددة من مجلس الإدارة. كما يمتنع عضو مجلس الإدارة عن التصويت إذا كانت له مصلحة في الموضوع الذي يتم التصويت عليه. ويبين الإيضاح رقم 27 في القوائم المالية الموحدة للمجموعة المعاملات مع الأطراف ذات الصلة للعام 2024.

الامتثال والسياسات والإجراءات (تتمة)

تنطبق معاملات الأطراف ذات الصلة على أعضاء مجلس الإدارة، وموظفي الإدارة الرئيسيين، والأشخاص المعتمدين، والإدارة، والموظفين، بما في ذلك المعاملات بين المجموعة ووحداتها التابعة. وتشمل هذه المعاملات التسهيلات الائتمانية الممنوحة، وعمليات الشراء التي تمت، والمشاريع المشتركة، واتفاقيات الأعمال. علاوة على ذلك، يجب أن يقوم كل شخص معتمد بإبلاغ مجلس الإدارة بأكمله بشأن أي تضارب مصالح محتمل قد ينشأ عن أنشطته أو التزاماته تجاه مؤسسات أخرى.

ويجب على جميع الأشخاص المعتمدين الإفصاح كتابيًا عن جميع مصالحهم مع الشركات والأنشطة الأخرى (سواء كمساهمين بنسبة أعلى من 5% من أسهم رأس المال التي تتمتع بحق التصويت في شركة، أو أعضاء في هيئة الرقابة الشرعية، أو مديرين أو أي شكل من أشكال المشاركة المهمة) إلى مجلس الإدارة (أو اللجان المسؤولة).

توظيف الأقارب

تعتمد مجموعة البركة سياسة داخلية أقرّها مجلس الإدارة خاصة بتوظيف أفراد الأسرة المباشرين أو الأقارب الآخرين للموظفين. وتحظر السياسة التوظيف والانتقالات الداخلية، حيث ينطبق ذلك على الأقارب من الدرجة الأولى والثانية. ومع هذا، تسمح السياسة بتوظيف الأقارب من الدرجة الثالثة والرابعة في وظائف لا تنطوي على وجود تضارب فعلي أو محتمل أو متصور للمصالح، وفرصة للتواطؤ. إن دائرة الموارد البشرية هي المسؤولة عن مراجعة الطلبات المحتملة للتوظيف للتحقق من إمكانية أن يكون هناك تضارب فعلي أو محتمل في المصالح كما تحدد ذلك سياسات المجموعة، بالرجوع بوجه خاص إلى مدونة قواعد السلوك وسياسات تضارب المصالح.

ويقوم الرئيس التنفيذي للمجموعة بالإفصاح سنويًا لمجلس الإدارة عن أقارب أي من الأشخاص المعتمدين ممن يشغلون وظائف خاضعة للرقابة في الشركة.

لدى المجموعة سياسة خاصة بتعيين الموظفين المعتمدين ذوي العلاقة مع أعضاء هيئة الرقابة الشرعية. تنص هذه السياسة على أن تعيين أي شخص له صلة قرابة بأحد الأشخاص المعتمدين أو بأحد أعضاء الهيئة الموحدة للرقابة الشرعية يجب أن يكون بعد الإفصاح لمجلس الإدارة أو الهيئة الموحدة للرقابة الشرعية حسب الأحوال. ويجب أن يمتنع عضو الهيئة الموحدة للرقابة الشرعية عن المشاركة وكذلك التصويت على أي قرار يتعلق بمحاسبة أو الحكم على سلوك أو تعيين أو تحديد استحقاقات الموظفين المعتمدين إذا كانت تربطه بأحدهم صلة قرابة من الدرجة الأولى أو الثانية.

مدوّنة السلوك والأخلاقيات المهنية

تعتمد المجموعة مدوّنة للسلوك والأخلاقيات المهنية وغيرها من السياسات والتوجيهات الداخلية للامتثال للقوانين والقواعد واللوائح التي تحكم عمليات المجموعة. وتنطبق مدوّنة السلوك والأخلاقيات المهنية على جميع موظفي المجموعة وأعضاء مجلس إدارتها. وتتأكد المجموعة من تقديم جميع الأفراد المعتمدين لإعلانات تضارب المصالح الخاصة بهم سنويًا. ويتم تحديث الإعلان السنوي في مدوّنة السلوك.

كذلك توجد لدى مجموعة البركة إجراءات لمعالجة الشكاوى. إذ يتم التعامل مع جميع الشكاوى وفقًا لاشتراطات مصرف البحرين المركزي.

سياسة مكافحة الرشوة والفساد

تحرص المجموعة أشد الحرص على سمعتها وتلتزم بالتمسك بأعلى المعايير الأخلاقية في مزاولة أنشطتها التجارية. تحظر المجموعة أخذ الرشوة وتتوقع من جميع الموظفين والمديرين والأشخاص المرتبطين بها اعتماد معايير عالية للسلوك والتأكد من امتثال الجميع لهذه السياسة ولقانون العقوبات البحريني. والمعايير هذه هي الحد الأدنى من المتطلبات بموجب القواعد القانونية والرقابية التي تسري على المجموعة.

من المفترض أن يكون لدى جميع موظفي المجموعة إلمام تام بمضمون سياسة مكافحة الرشوة والفساد، وأن يكونوا على دراية تامة بأدوارهم ومسؤولياتهم، كما يجب عليهم أن يتصرفوا دائمًا وفق روح هذه السياسة وليس نصها فقط. إن أي عدم امتثال سيؤدي إلى تحمل مسؤولية شخصية مثل الغرامات والسجن أو أية إجراءات تأديبية أخرى.

يجب على الوحدات التابعة تطوير السياسات الخاصة بها، والتي يجب أن تتضمن متطلبات سياسة مكافحة الرشوة والفساد الخاصة بالمجموعة كحد أدنى، مع إضافة متطلبات إضافية أخرى وفقا للقوانين والأنظمة واللوائح والممارسات المحلية. عندما تتضمن الأنظمة واللوائح المحلية متطلبات أعلى من المتطلبات المحددة في السياسة الخاصة بالمجموعة يجب تطبيق المعايير الأعلى. في حالة تعارض أية قوانين سارية مع هذه السياسة، يجب على الوحدة التابعة المعنية استشارة دائرة الشؤون القانونية المحلية التابعة لها ورئيس الامتثال التابعين للمجموعة لحل هذا التعارض وحسب الحاجة، إبلاغ لجنة الامتثال والحوكمة التابعة لمجموعة البركة.

لا تتسامح سياسة مكافحة الرشوة والفساد الخاصة بالمجموعة مع أي انتهاك لأي مما يلي:

- القوانين والقواعد والأنظمة واللوائح السارية؛
- الممارسات والمعايير المقبولة بشكل عام فيما يتعلق بمكافحة الفساد؛
- الغرامات أو غيرها من إجراءات تنفيذ القانون فيما يتعلق بمكافحة الفساد؛

تنظر المجموعة إلى مكافحة الرشوة والفساد على أنها جزء لا يتجزأ من استراتيجيتها لإدارة المخاطر، وليست مجرد شرط منفصل بذاته تفرضه السلطات الرقابية.

يجب الإبلاغ عن أية انتهاكات جوهرية أو ممنهجة إلى لجنة الامتثال والحوكمة التابعة لمجلس الإدارة. تهدف سياسة مكافحة الرشوة والفساد الخاصة بالمجموعة إلى وضع إطار أساسي لاكتشاف ومنع وكبح أعمال الرشوة والفساد في المجموعة. اعتمد مجلس الإدارة هذه السياسة التي توضح التزام المجموعة بالمتطلبات السارية القانونية والرقابية والتنظيمية الخاصة بمكافحة الرشوة والفساد والتزامها بأعلى المعايير المهنية.

سياسة المكافآت والإفصاحات المتعلقة بها

يحدد نهج المجموعة الذي يقوم على المكافآت الإجمالية، والذي يشمل سياسة المكافآت المتغيرة، سياسة المجموعة فيما يتعلق بمكافآت أعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية العليا والعوامل الرئيسية التي تؤخذ في الاعتبار عند وضع هذه السياسة.

من خلال إطار المكافآت الملخص أدناه، تهدف المجموعة إلى الالتزام بالأنظمة المتعلقة بالممارسات السليمة للمكافآت الصادرة عن مصرف البحرين المركزي أحكام المادة 188 من قانون الشركات التجارية البحريني، 2001.

استراتيجية المكافآت

تتمثل فلسفة الأجور الأساسية للمجموعة في تقديم مستوى تنافسي من الأجور الإجمالية لجذب الموظفين المؤهلين والأكفاء والاحتفاظ بهم. إذ صُممت هذه الاستراتيجية لمواءمة مصالح الموظف مع مصالح مساهمي المجموعة، فضلًا عن دعم تحقيق أهدافها.

وتعتبر كفاءة الموظفين والتزامهم ركيزتين أساسيتين لنجاح المجموعة. وعليه، تسعى المجموعة إلى اجتذاب وتحفيز أفضل الكفاءات التي تلتزم بتحقيق المصالح طويلة الأجل للمجموعة ومساهميها.

تتكون حزمة مكافآت المجموعة من العناصر الرئيسية التالية:

1. أجر ثابت؛
2. منافع؛
3. ومكافأة أداء سنوية.

إن وجود إطار قوي وفعال للحوكمة يضمن أن تقوم المجموعة بالعمل ضمن معايير واضحة تحددها استراتيجية المجموعة للأجور. تقوم لجنة الترشيحات والمكافآت التابعة لمجلس الإدارة بالإشراف على جميع مسائل الأجور، والتي تتم الموافقة عليها بعد ذلك من قبل مجلس الإدارة.

سياسة المكافآت والإفصاحات المتعلقة بها (تتمة)

وسعيًا للمواءمة بين الأجور واستراتيجية الأعمال، تقوم المجموعة بتقييم الأداء الفردي للموظف مقابل الأهداف المالية وغير المالية. ويأخذ هذا التقييم في الحسبان الالتزام بقيم المجموعة وتدابير الامتثال، مع التشديد على النزاهة في جميع التصرفات. ولا يتم الحكم على الأداء بناءً على النتائج فحسب، بل على كيفية تحقيقها كذلك، الأمر الذي يؤكّد على إيمان لجنة الترشيحات والمكافآت التابعة لمجلس الإدارة بأهمية ممارسات الأعمال المستدامة.

دور واهتمام لجنة الترشيحات والمكافآت

تتحمل لجنة الترشيحات والمكافآت مسؤولية الإشراف على جميع سياسات المكافآت لموظفي المجموعة. إن اللجنة هي الهيئة المشرفة على سياسات وممارسات وخطط الأجور والمنظمة لها. وهي مسؤولة عن تحديد ومراجعة واقتراح سياسة المكافآت المتغيرة للموافقة عليها من قبل مجلس الإدارة، كما إنها مسؤولة عن تحديد المبادئ وإطار الحوكمة لجميع قرارات الأجور. وتقوم لجنة الترشيحات والمكافآت بضمان أن تتم مكافأة جميع الموظفين بأنصاف ومسؤولية. وتتم مراجعة سياسة المكافآت على أساس دوري لتعكس التغيرات في ممارسات السوق وفي خطة العمل وهيكلية المخاطر للمجموعة.

وكما ينص نظامها، تشمل مسؤوليات لجنة الترشيحات والمكافآت التابعة لمجلس الإدارة، ولا تقتصر على، ما يلي:

- الموافقة على ومراقبة ومراجعة نظام المكافآت لضمان حسن سير النظام على النحو المنشود؛
- الموافقة على مبالغ المكافآت لكل فرد معتمد، مع الأخذ في الحسبان إجمالي المكافأة، بما في ذلك الرواتب والرسوم والمصاريف والمكافآت ومنافع الموظفين الأخرى؛
- التوصية بمنح أعضاء مجلس الإدارة المكافآت على أساس حضورهم جلسات المجلس وأدائهم وبما يتفق مع أحكام المادة 188 من قانون الشركات التجارية البحريني؛
- وضمان أن يتم الإفصاح عن بيان شامل لكل ما حصل عليه رئيس وأعضاء مجلس الإدارة كل على حدة خلال السنة المالية من مكافآت، بما في ذلك أي منافع ومزايا ونصيب في الأرباح وبدل حضور وبدل تمثيل ومصروفات وغيرها، بالإضافة إلى الإفصاح عمّا قبضوه بوصفهم موظفين أو إداريين أو نظير أعمال فنية أو إدارية أو استشارية أو أي أعمال أخرى، وذلك وفقًا للنماذج التي تعدها وزارة التجارة والصناعة.

ويتعين على تقرير مجلس الإدارة الإفصاح عن إجمالي المبالغ التي حصل عليها كبار المديرين الستة (بما في ذلك الرئيس التنفيذي للمجموعة والمسؤول المالي الأعلى) الذين حصلوا على أعلى المكافآت خلال السنة المالية، بما في ذلك أي رواتب ومزايا وأسهم وحصة في الأرباح، حسب مقتضى الحال.

نطاق تطبيق سياسة المكافآت

تم اعتماد سياسة المكافآت على مستوى المجموعة ككل.

مكافآت أعضاء مجلس الإدارة

يتم تحديد مكافأة مجلس إدارة المجموعة وفقا لأحكام المادة 188 من قانون الشركات التجارية البحريني لسنة 2001. وتخضع مكافأة مجلس الإدارة لموافقة المساهمين الحاضرين في اجتماع الجمعية العمومية السنوي. ولا تشمل المكافآت لأعضاء مجلس الإدارة غير التنفيذيين العناصر المتصلة بالأداء مثل منح الأسهم وخيارات الأسهم أو خطط الحوافز المرتبطة بالأسهم المؤجلة الأخرى، أو المكافآت أو منافع المعاش التقاعدي.

المكافآت المتغيرة للموظفين

المكافأة المتغيرة مرتبطة بالأداء وتتمثل أساسًا في منح مكافأة سنوية عن الأداء. وكجزء من المكافأة المتغيرة لموظفينا، تُمنح هذه المكافأة السنوية بناء على تحقيق وإنجاز الأهداف التشغيلية والمالية المحددة في كل سنة، وعلى الأداء الفردي للموظف في إنجاز تلك الأهداف ومساهمته في تحقيق الأهداف الاستراتيجية للمجموعة.

تبنت المجموعة إطارًا عامًا تم اعتماده من قبل مجلس الإدارة يستند على مبدأ الشفافية للربط ما بين المكافأة المتغيرة والأداء. وقد تم تصميم الإطار على أساس تحقيق الأداء المالي المرضي وتحقيق العوامل غير المالية الأخرى التي من شأنها، مع تساوي جميع الأمور الأخرى، تقديم مجموعة مكافآت مستهدفة للموظفين، قبل النظر في أي تخصيص لخطوط العمل والموظفين بشكل فردي.

تتضمن مقاييس الأداء الرئيسية على مستوى المجموعة مجموعة من المقاييس قصيرة الأجل وأخرى طويلة الأجل، وتشمل مؤشرات الربحية والملاءة والسيولة والنمو. تضمن عملية إدارة الأداء أن جميع الأهداف تتوالى بشكل مناسب على جميع مستويات المجموعة وصولًا إلى وحدات الأعمال والموظفين المعنيين.

مكافآت وظائف الرقابة

إن مستوى المكافآت الخاص بالموظفين في الوظائف الرقابية والمساندة يسمح للمجموعة بأن تجتذب وتساند الموظفين المؤهلين وذوي الخبرة. وتعمل المجموعة على أن تكون النسبة بين الجزء الثابت والجزء المتغير من المكافأة الخاصة بالوظائف المذكورة لصالح المكافأة الثابتة. ويجب أن تقوم المكافآت المتغيرة لوظائف المراقبة على أهداف وظيفية محددة وليس على الأداء المالي للإدارات والأعمال التي تقوم بمراقبتها.

يلعب نظام إدارة الأداء في المجموعة دورًا كبيرًا في تحديد أداء وحدات المساندة والرقابية على أساس الأهداف الموضوعة لها، وهذه الأهداف تركز أكثر على الأهداف غير المالية التي تشمل المخاطر والرقابة والالتزام والاعتبارات الأخلاقية فضلًا عن السوق والبيئة الرقابية بالإضافة إلى المهام ذات القيمة المضافة التي تختص بها كل وحدة.

الأجور المتغيرة لوحدات الأعمال

يتم تحديد المكافآت المتغيرة لوحدات الأعمال في المقام الأول عن طريق أهداف الأداء الرئيسية التي يتم وضعها من خلال نظام إدارة الأداء في المجموعة. وتتضمن هذه الأهداف أهدافًا مالية وغير مالية، بما في ذلك السيطرة على المخاطر والالتزام والاعتبارات الأخلاقية، فضلا عن السوق والمتطلبات الرقابية. إن أخذ تقييم المخاطر بعين الاعتبار في تقييم أداء الأفراد يضمن أن أي اثنين من الموظفين يحققان نفس الأرباح قصيرة الأجل ولكن يأخذان مستويين مختلفين من المخاطر باسم المجموعة ستتم معاملتهما بشكل مختلف من قبل نظام المكافآت.

تفاصيل الأجور المدفوعة

أ) 1. مجلس الإدارة

	ألف دولار أمريكي	
	2024*	2023
بدل حضور	393	483
المكافأة*	1,500	1,500
أخرى	38	23

«الأخرى» تشمل تسديد تكاليف تذاكر السفر وبدل النفقات اليومية لحضور اجتماعات مجلس الإدارة ولجان المجلس.

* تخضع لموافقة الجمعية العمومية للمجموعة في مارس 2025.

تفاصيل الأجور المدفوعة (تتمة)

أ) 2. مكافآت أعضاء مجلس الإدارة:

الاسم	المكافآت الثابتة				المكافآت المتغيرة					مكافأة نهاية الخدمة	المجموع الكلي	بدل المصروفات*****
	مكافأة رئيس وأعضاء المجلس*	مجموع بدلات حضور جلسات المجلس واللجان	رواتب**	أخرى***	المجموع	مكافأة رئيس وأعضاء المجلس	Bonus	خطط تحفيزية	أخرى****	المجموع	(لا يشمل بدل المصروفات)	
1. الشيخ عبد اللّه صالح كامل	52,212.470	9,048.000	-	-	61,260.470	-	-	-	-	-	61,260.470	-
2. أ. محمد إبراهيم الشروقي	49,021.579	11,310.000	-	-	60,331.579	-	-	-	-	-	60,331.579	4,444.212
3. أ. توفيق شاكر مفتي	45,830.689	13,572.000	-	-	59,402.689	-	-	-	-	-	59,402.689	-
4. أ. حسام بن الحاج عمر	37,321.647	9,048.000	-	-	46,369.647	-	-	-	-	-	46,369.647	1,558.218
5. د. خالد عبد اللّه عتيق	54,339.731	15,834.000	-	-	70,173.731	-	-	-	-	-	70,173.731	1,830.849
6. أ. داليا حازم خورشيد	40,512.537	11,310.000	-	-	51,822.537	-	-	-	-	-	51,822.537	268.673
7. د. زياد أحمد بهاء الدين	43,703.428	13,572.000	-	-	57,275.428	-	-	-	-	-	57,275.428	577.217
8. أ. سعود صالح الصالح	39,448.907	9,048.000	-	-	48,496.907	-	-	-	-	-	48,496.907	738.671
9. أ. عبد الإله عبد الرحيم صباحي	40,512.537	9,048.000	-	-	49,560.537	-	-	-	-	-	49,560.537	-
10. أ. فهد بن إبراهيم المفرج	49,021.579	12,441.000	-	-	61,462.579	-	-	-	-	-	61,462.579	268.673
11. أ. مسعود أحمد البستكي	45,830.689	15,834.000	-	-	61,664.689	-	-	-	-	-	61,664.689	1,830.846
12. أ. ناصر محمد علي النويس	47,957.949	12,441.000	-	-	60,398.949	-	-	-	-	-	60,398.949	2,944.215
13. أ. موسى عبد العزيز شحادة •	19,786.257	5,655.000	-	-	25,441.257	-	-	-	-	-	25,441.257	-
المجموع	**565,500.000**	**148,161.000**	**-**	**-**	**713,661.000**	**-**	**-**	**-**	**-**	**-**	**713,661.000**	**14,461.574**

ملاحظة:

جميع المبالغ مذكورة بالدينار البحريني.

مكافأة رئيس وأعضاء المجلس:

* تشمل المكافأة الثابتة والمكافأة المحسوبة بنظام النقاط. يجب الحصول على موافقة المساهمين في اجتماع الجمعية العمومية على المبالغ المذكورة أعلاه.

الرواتب:

** راتب الأستاذ حسام بن الحاج عمر مشمول ضمن تفاصيل مكافآت الإدارة التنفيذية.

المكافآت الأخرى:

*** تشمل المزايا العينية - مبلغ معين - مكافأة الأعمال الفنية والإدارية والاستشارية (إن وُجدت).

**** تشمل نصيب عضو مجلس الإدارة من الأرباح - الأسهم الممنوحة (يتم إدخال القيمة) (إن وُجدت).

بدل المصروفات:

***** تشمل المياومات وتكاليف التذاكر والفندق.

• الأستاذ موسى عبد العزيز شحادة، رحمه الله، العضو السابق في مجلس إدارة مجموعة البركة، وافته المنية في الرابع من يوليو 2024.

تفاصيل الأجور المدفوعة (تتمة)

ب) تفاصيل مكافآت الإدارة التنفيذية

الإدارة التنفيذية	مجموع الرواتب والبدلات الإدارة التنفيذية المدفوعة	مجموع المكافآت المدفوعة (Bonus)	أي مكافآت أخرى نقدية/ عينية للعام 2023	المجموع الكلي (د.ب)
أعلى ستة مكافآت من التنفيذيين بما فيهم الرئيس التنفيذي* والمسؤول المالي الأعلى**	1,291,587.646 د.ب.	866,718.500 د.ب.	193,316.866 د.ب.	2,351,623.012 د.ب.

ملاحظة: جميع المبالغ مذكورة بالدينار البحريني.

** أعلى سلطة في الجهاز التنفيذي بالشركة، ممكن أن تختلف التسمية: [الرئيس التنفيذي (CEO)، الرئيس (President)، المدير العام (General Manager)، العضو المنتدب (Managing Director)... إلخ).

** أعلى مسؤول مالي بالشركة (CFO، المدير المالي... إلخ).

ج) الهيئة الموحدة للرقابة الشرعية

	ألف دولار أمريكي	
	2024	2023
أتعاب أعضاء اللجنة الشرعية ومكافآتهم	246,897	187,425

إدارة المخاطر

إن المجموعة ملتزمة بالامتثال بالمبادئ والسياسات المعتمدة عالميًا فيما يتعلق بإدارة المخاطر. وبشكل خاص، تتّبع المجموعة بشكل كامل المبادئ التوجيهية لإدارة المخاطر لمؤسسات الخدمات المالية الإسلامية التي وضعها مجلس الخدمات المالية الإسلامية كما تقدر الحاجة إلى وضع نظام شامل لإدارة المخاطر وإعداد التقارير عنها. وتشكل إدارة المخاطر جزءًا لا يتجزأ من عملية اتخاذ القرار في المجموعة. ويقوم مجلس الإدارة، بناء على توصيات لجنة مجلس الإدارة للمخاطر، بتعريف ووضع المستويات العامة لاستراتيجية المخاطر ومستوى تقبل وتنويع المخاطر واستراتيجيات توزيع الأصول، ويشمل ذلك السياسات المتعلقة بمخاطر الائتمان ومخاطر السوق ومخاطر التشغيل ومخاطر السيولة وغيرها. وتقوم لجنة الموجودات والمطلوبات ولجنة الائتمان بالمركز الرئيسي واللجان التنفيذية الأخرى بتقديم التوجيه والمساعدة في إدارة مخاطر ميزانية المجموعة بشكل عام. كما تقوم المجموعة بإدارة كافة التعرضات عن طريق وضع حدود موافق عليها من قبل مجلس الإدارة أو من يفوضهم من لجان الإدارة التنفيذية. كما يتم بشكل دوري ومستمر مراجعة سياسات المخاطر وإجراءات الحماية من هذه المخاطر.

لضمان فاعلية إطار عمل إدارة المخاطر للمجموعة، يجب أن يكون مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية قادرين على الاعتماد على خطوط عمل كافية - بما في ذلك الوظائف الرقابية - داخل المجموعة. بناء عليه وكجزء من الهيكل العام للحوكمة وإدارة المخاطر، تعتمد المجموعة نموذج «الخطوط الثلاثة للدفاع» (Three Lines of Defense -LOD) لشرح العلاقة بين هذه الوظائف وكدليل لكيفية تقسيم المسؤوليات.

1. **خط الدفاع الأول (أصحاب المخاطر):** الوظائف التي تمتلك المخاطر وتديرها. يندرج تحت هذا الخط الإدارة التشغيلية المسؤولة عن تملك المخاطر ويتم مساءلتها عن المخاطر والتحكم فيها وتفاديها. تشمل هذه بشكل أساسي الوظائف أو الإدارات العاملة في المكتب الأمامي (Front office) التي تتعامل مع العملاء والمسؤولة عن أنشطة مثل التمويل.
2. **خط الدفاع الثاني (مراقبة المخاطر):** المهام التي تشرف أو تتخصص في إدارة المخاطر والامتثال. يندرج تحت هذا الأنشطة التي تغطيها عدة مكونات للحوكمة الداخلية (الامتثال، المخاطر، المالية، الشؤون القانونية، العمليات، الضوابط الداخلية، الموارد البشرية، تكنولوجيا المعلومات وغيرها من الإدارات المماثلة). علاوة على ذلك، فإنه يراقب ويسهل تنفيذ ممارسات إدارة المخاطر الفعالة من قبل الإدارة التشغيلية ويساعد أصحاب المخاطر في الإبلاغ عن المعلومات المناسبة المتعلقة بالمخاطر داخل المجموعة. يتضمن أيضا وظيفة تنسيق وتنفيذ الشريعة على أن جميع المنتجات والمعاملات والأنشطة التي تقوم بها المجموعة تتماشى مع المبادئ الإسلامية.
3. **خط الدفاع الثالث (ضمان المخاطر):** الوظائف التي تقدم تأكيدات مستقلة (كالتدقيق الداخلي) تشكل خط الدفاع الثالث. توفر وظيفة التدقيق الداخلي المستقلة، من خلال نهج قائم على تقييم المخاطر لعملها، تأكيدًا لمجلس إدارة البنك والإدارة التنفيذية من مدى فعالية البنك في تقييم وإدارة مخاطر ويتضمن ضمانات بشأن فعالية خطي الدفاع الأول والثاني. وهي تشمل جميع عناصر إطار عمل إدارة المخاطر بالبنك (من تحديد المخاطر، وتقييم المخاطر والاستجابة لها، إلى الإبلاغ عن المعلومات المتعلقة بالمخاطر) وجميع فئات الأهداف التنظيمية: الاستراتيجية والأخلاقية والتشغيلية وإعداد التقارير والامتثال. بالإضافة إلى ذلك، يعد قسم التدقيق الداخلي الشرعي المستقل أيضًا ركيزة مهمة لخط الدفاع الثالث.

إجمالًا، يضمن هذا النهج أن المجموعة قادرة على تنمية أعمالها دون تحمل مخاطر لا داعي لها يمكن أن تؤثر على كفاية راس المال وعوائد المساهمين وفي النهاية علامتها التجارية وسمعتها.

الدور والمسؤوليات الرئيسية لإدارة مخاطر المجموعة تتضمن ما يلي:

- تطوير وتنفيذ إطار عمل مخاطر المجموعة والسياسات والإجراءات المتوافقة مع التوجيهات التنظيمية.
- التأكد من أن وظيفة إدارة المخاطر مجهزة بشكل كاف بالأنظمة والعمليات والمنهجيات والخبرة لتحديد المخاطر وقياسها ومراقبتها وإعداد التقارير عنها ومراقبتها بشكل مناسب وفعال على مستوى المركز الرئيسي، هذا مع الأخذ بالاعتبار أن المسؤوليات الأساسية تقع على عاتق الوحدات التابعة ومجالسها المستقلة الفردية في حد ذاتها.
- تطوير بيان قابلية المخاطر للمجموعة وكذلك إرشادات إدارة المخاطر لوحدات المجموعة / الشركات التابعة.
- مراجعة حدود المخاطر الموحدة ومراقبتها والإبلاغ عنها بانتظام (كما هو محدد في سياسة تقبل المخاطر للمجموعة) للجنة المخاطر التابعة لمجلس الإدارة.
- الإشراف على إدارة مخاطر الوحدات التابعة للمجموعة ومراعاة المتطلبات القانونية والحوكمة التي تنطبق على الوحدات التابعة بشكل فردي وكذلك بما يتماشى مع الهيكل اللامركزي / نموذج الحوكمة للمجموعة.

إدارة المخاطر (تتمة)

- مراقبة التعرضات على مستوى المجموعة / الموحدة من حيث تركيزات المخاطر والاختلالات ونقاط الضعف والتوصية بإجراءات تصحيحية عند الحاجة.
- مراجعة وتحليل المحفظة الائتمانية للمجموعة لاكتشاف المخاطر والتركيزات وتنبيه وتقديم المشورة للّجنة المخاطر التابعة لمجلس الإدارة وفقًا لذلك.
- المراجعة والمعالجة والموافقة المركزية على طلبات الائتمان لقطاع المؤسسات المالية على مستوى جميع الوحدات التابعة.
- تعزيز ثقافة قوية للمخاطر (بما في ذلك التدريب على تحديد وقياس المخاطر وتطوير الكوادر البشرية) داخل نموذج التشغيل الحالي للمجموعة وإطار الحوكمة.

تخضع كل الوحدات التابعة للمجموعة لمجالس الإدارة الخاصة بها. تتبع جميع وحدات المجموعة سياسات وإجراءات ائتمانية ومخاطر موثقة ومكتوبة تعكس السياسات على مستوى المجموعة، وعلى هذا النحو، تضمن وجود إدارة سليمة للمخاطر.

تم وضع إطار عمل لإدارة المخاطر، والذي يحدد الفئات الرئيسية للمخاطر التي تتعرض لها المجموعة أثناء مزاولة أعمالها. وتشمل هذه المخاطر الرئيسية مخاطر الائتمان، ومخاطر السيولة، ومخاطر السوق، ومخاطر التشغيل، ومخاطر السمعة، ومخاطر عدم الامتثال للقوانين التنظيمية، ومخاطر الجرائم المالية، ومخاطر المناخ، ومخاطر عدم الامتثال للشريعة الإسلامية. وتندرج تحت كل فئة من فئات المخاطر الرئيسية مخاطر فرعية، والتي تعتبر جزءًا من تصنيف المخاطر لدى مجموعة البركة. وتتم مناقشة كل من هذه المخاطر الرئيسية أدناه:

مخاطر الائتمان

مخاطر الائتمان هي مخاطر الخسارة التي تنجم عن إخفاق طرف ما في عقد مالي في الوفاء بأحد التزاماته باتجاه الطرف الآخر وهو ما يتسبب في تحمل لخسارة مالية. إن ذلك ينطبق على المجموعة في إدارة التعرض لمخاطر التمويل التي تنتج عن استحقاق الأقساط والإيجار في صيغ تمويل مثل المرابحة والإجارة وعمليات تمويل راس المال العامل في صيغ السَلَم أو الاستصناع أو المضاربة أو المشاركة. ولدى كل وحدة تابعة للمجموعة إطار عام لإدارة مخاطر الائتمان يشمل تشخيص وقياس ومتابعة وإعداد تقارير عن الرقابة على مخاطر الائتمان، حيث تقوم كل وحدة تابعة للمجموعة بالتحكم في مخاطر الائتمان بدءًا من عملية الموافقة الأولية ومنح الائتمان، ثم المتابعة اللاحقة للجدارة الائتمانية للعميل والإدارة النشطة للتعرضات في المحفظة الائتمانية. وتوكل صلاحيات الموافقة على التسهيلات الائتمانية من قبل مجلس إدارة الوحدة التابعة إلى لجان يعهد لها بمهام تحليل وتقييم الائتمان وفقا لسياسات ائتمانية وإجراءات عمليات محددة عمل بها في تلك الوحدة التابعة. وتتحقق إجراءات الحماية والتخفيف من مخاطر الائتمان بشكل أساسي من خلال: (أ) بذل العناية الواجبة في تحري الوضع المالي والائتماني للعميل، بما في ذلك النية والقدرة على السداد، (ب) الهيكلة الملائمة للتسهيلات الائتمانية وتسعيرها، (ج) والحصول على أشكال مختلفة من الضمانات حيثما يعتبر ذلك ضروريًا.

مخاطر السيولة

مخاطر السيولة هي مخاطر أن تكون المجموعة عاجزة عن توفير التمويل اللازم لزيادة الأصول أو سداد الالتزامات القصيرة العاجلة في استحقاقاتها وذلك في الظروف العادية أو تحت الظروف الضاغطة.

لدى مجموعة البركة وكل وحدة تابعة إطارًا عامًا لإدارة السيولة يأخذ في الحسبان متطلبات السيولة فيما يتعلق بحساباتها الجارية وحسابات التوفير والودائع من البنوك والمؤسسات المالية الأخرى وحسابات الاستثمار المقيدة والمطلقة، بحيث تحتفظ الوحدة بأصول سائلة بمستويات احترازية مناسبة لتأمين القدرة على توفير النقد بالسرعة اللازمة للوفاء بجميع التزاماتها. إن إدارة السيولة تقتضي أيضًا مراعاة تأثير التدفق النقدي الخارج المحتمل الذي ينتج عن التزامات غير قابلة للإلغاء لتمويل أصول جديدة وأيضًا تأثير خطر احتمال حدوث سحوبات كبيرة من قبل واحد أو أكثر من كبار العملاء، وذلك بتأمين عدم الاعتماد على عميل واحد أو مجموعة صغيرة من العملاء. وعلاوة على السياسات الداخلية لإدارة السيولة الخاصة بها، يكون أيضًا مطلوبًا من كل وحدة تابعة الاحتفاظ بودائع نقدية لدى البنوك المركزية في بلدانها بما يعادل نسبة مئوية من الودائع لديها حسبما يحدده كل بنك مركزي. وتكون كل وحدة تابعة مسؤولة أيضًا عن مراقبة نسب تغطية السيولة لديها وصافي نسب التمويل المستقر بصفة دورية ومستمرة.

مخاطر السوق

تنشأ مخاطر السوق عن تغيّر قيمة البنود المُدرجة في الميزانية والبنود غير المدرجة فيها والناجمة بدورها عن تذبذب أسعار السوق، بما في ذلك معدلات الربح وأسعار صرف العملة وأسعار السلع وقيمة حقوق الملكية. ويشكّل كل من معدل الربح وسعر حقوق الملكية وأسعار صرف العملات الأجنبية أهم مخاطر فرعية تندرج تحت فئة مخاطر السوق. وقد وضعت المجموعة سياسات وآليات للإبلاغ الدوري لتتبع هذه المخاطر وإدارتها.

المخاطر الاستراتيجية

تشير المخاطر الإستراتيجية إلى المخاطر التي تهدد أرباح المنظمة وربحيتها الناتجة عن القرارات الاستراتيجية والتغيرات في ظروف العمل والتنفيذ غير السليم للقرارات. تنشأ المخاطر الاستراتيجية لأسباب خارجية، نتيجة اعتماد استراتيجيات واختيارات خاطئة يمكن أن تسبب خسارة لمجموعة البركة في شكل انخفاض في قيمة المساهمين، وخسارة الأرباح، وما إلى ذلك. ويتم تقييم المخاطر الاستراتيجية للوحدات التابعة من خلال عملية التقييم الداخلي لكفاية رأس المال (ICAAP) الخاصة بها وتحت إشراف مجموعة البركة.

مخاطر التشغيل

مخاطر التشغيل هي مخاطر الخسارة المالية أو الأضرار التي تنشأ عن عدم كفاية أو فشل طرق العمل الداخلية أو الموظفين أو أنظمة المجموعة أو من عوامل أخرى خارجية.

تقوم المجموعة بإدارة مخاطر التشغيل من خلال إجراءات داخلية، إلى جانب آليات للمتابعة والرقابة. كما تتم معالجة المخاطر القانونية من خلال التشاور الفعّال مع مستشارين قانونيين داخليين وخارجيين. وتتم إدارة الأنواع الأخرى من مخاطر التشغيل عن طريق تأمين توفر موظفين مدربين ومؤهلين وبنية تحتية مناسبة وعمليات وأدوات تحكم وأنظمة فعالة لتأمين تشخيص وتقييم وإدارة جميع المخاطر الجوهرية.

كما هو مذكور أعلاه، تقتضي سياسة المجموعة بأن يتم القيام بمهام عمليات القيود والتسجيل في الدفاتر ومراقبة المعاملات من قبل موظف مستقل عن وغير الموظف الذي بدأ المعاملة. وتقع على الوحدات التابعة للمجموعة مسؤوليه أساسية في تحديد وإدارة مخاطر التشغيل الخاصة بها. كما تسترشد كل وحدة تابعة في عملها بسياسات وإجراءات وضوابط مناسبة لكل مهمة من مهامها. وتقتضي سياسات وإجراءات الرقابة الداخلية الفصل بين المهام وتفويض الصلاحيات وإعداد تقارير عن التجاوزات والاستثناءات وإدارة التعرضات وإعداد تقارير عنها ومطابقة الحسابات، على أن يكون ذلك جميعه مبنيا على تقارير إدارية آنية وموثوق في دقتها.

تقوم وحدات رقابة داخلية منفصلة ومستقلة بالمراقبة المستمرة على إجراءات الأعمال اليومية والتأكد من الامتثال للإجراءات الرقابية الأساسية.

تواصل مجموعة البركة بتطوير وتحديث إدارة مخاطر أمن المعلومات (الأمن السيبراني) بشكل مستمر، حيث قامت بتحليل وقياس حجم المخاطر وتشخيص إجراءات التحكم والضبط وتنفيذ الحلول. لدى المجموعة إجراءات وسياسات كاملة لمنظومة أمن المعلومات التي تعتبر في مصاف المنظومات العالمية للأسواق المتقدمة.

مخاطر السمعة

يتم تعريف مخاطر السمعة على أنها مخاطر الخسائر غير المباشرة الناشئة عن تراجع سمعة المؤسسة بين واحد أو أكثر من أصحاب المصلحة. وهذا يمكن أن يعرض المؤسسة للمقاضاة أو الخسارة المالية أو الإضرار بسمعتها. السمعة هي مجموعة من التصورات والمعتقدات، في الماضي والحاضر، والتي تكمن في وعي أصحاب المصلحة في البنك - العملاء، وشركاء الأعمال، والموظفين، والمستثمرين، والمحللين، والمجتمعات، والمنظمين، والحكومة، والمنظمات غير الحكومية والجمهور في جميع أنحاء العالم. غالبا ما يتم بناء هذه التصورات والمعتقدات على مدى سنوات عديدة؛ كل عملية اتصال، كل ذكر في وسائل الإعلام، كل شائعة، أي تسريبات، ستلعب دورها في تكوين انطباع عام عن مكانة البنك.

إدارة المخاطر (تتمة)

مخاطر عدم الامتثال للقوانين التنظيمية

يتم تعريف مخاطر عدم الامتثال للقوانين التنظيمية على أنها مخاطر التعرض لجزاءات أو عقوبات قانونية أو رقابية أو لخسارة مادية أو مالية أو فقدان سمعة قد يتعرض لها البنك نتيجة لعدم التزامه بالقوانين أو التنظيمات أو القواعد أو متطلبات الإبلاغ أو مدونات السلوك أو المعايير. وقد تغير المشهد كثيرًا فيما يتعلق بالامتثال في السنوات الأخيرة، ولذلك فان مجموعة البركة ووحداتها التابعة تبذل جهودا حثيثة ومتواصلة لتعزيز أطر إدارة مخاطر الامتثال.

مخاطر الجرائم المالية

مخاطر الجرائم المالية تتمثل في مخاطر استغلال منتجات مجموعة البركة وخدماتها في أنشطة إجرامية. ويشمل ذلك الاحتيال والرشوة والفساد، والتهرب الضريبي، ومخالفة ضوابط العقوبات والتصدير، وغسل الأموال، وتمويل الإرهاب، وتمويل انتشار الأسلحة. وعليه، تخضع المنتجات للحوكمة للتحقق من مدى ملاءمتها وحساسيتها لأي نشاط إجرامي. وتوجد سياسات وإجراءات مفصّلة لمختلف جوانب مكافحة الجرائم المالية وضمان الامتثال لذلك.

مخاطر المناخ

ترتبط مخاطر المناخ بالتأثيرات المالية وغير المالية التي قد تنشأ عن تغيّر المناخ والتحوّل نحو اقتصاد أكثر اخضرارًا. وتتمثل الدوافع الرئيسية لمخاطر المناخ في المخاطر الفرعية المادية والانتقالية. وما زالت هذه الفئة من المخاطر في مرحلة التطور، وتعتمد على السياسات والتوجهات الحكومية، ومن ثم يتم العمل حاليًا على تقييمها، كما سيتم وضع أُطر عمل خاصة بها في الوقت المناسب حسبما يلزم.

مخاطر عدم الامتثال للشريعة الإسلامية

تنشأ مخاطر عدم الامتثال للشريعة الإسلامية عن الإخفاق في الامتثال لقواعد ومبادئ الشريعة الإسلامية، وهي بالتالي مماثلة في ذلك لمخاطر السمعة. وتشمل هذه المخاطر أيضًا مخاطر العقوبات القانونية أو الرقابية التي قد تتعرض لها المجموعة أو الوحدات التابعة نتيجة الإخفاق في الامتثال لمتطلبات القوانين والأنظمة. وكما تم ذكره أعلاه، توجد لدى المجموعة سياسة امتثال تنص على تقييم مخاطر الامتثال، وتنفيذ ضوابط مناسبة والتأكد من فاعليتها وتصحيح الأخطاء والقضاء على الاستثناءات. كما توجد لدى الوحدات التابعة للمجموعة أنظمة وأدوات تحكّم، بما في ذلك هيئة الرقابة الشرعية الخاصة بكل وحدة، لضمان الامتثال لجميع قواعد ومبادئ الشريعة الإسلامية. وبموجب أنظمة مصرف البحرين المركزي ومعايير هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، تم الحصول على تصديق الهيئة الموحدة للرقابة الشرعية على أن المجموعة ممتثلة لمعايير ومبادئ الشريعة الإسلامية.

إدارة رأس المال / ملاءة رأس المال

يشترط مصرف البحرين المركزي على كل شركة استثمارية يقع مقرها في البحرين تحت الفئة 1، الحفاظ على الحد الأدنى من رأس المال البالغ مليون دينار بحريني، والمحافظة على نسبة كفاية رأس المال بحد أدنى لا يقل عن 110%. يجب أن يتم احتساب رأس المال التنظيمي لجميع شركات الاستثمار في البحرين على أساس حقوق المساهمين. ويجب على شركة الاستثمار أيضًا أن تحتفظ بموارد بشرية ومالية كافية وغيرها من الموارد المطلوبة لإدارة الأعمال بطريقة عادية.

لجنة الرقمنة وتكنولوجيا المعلومات وأمن المعلومات

تحكم لجنة الرقمنة وتكنولوجيا المعلومات وأمن المعلومات وتدعم استراتيجيات وسياسات ومشاريع ومبادرات الرقمنة وتكنولوجيا المعلومات وأمن المعلومات عبر المقر الرئيسي لمجموعة البركة والوحدات التابعة، وتضمن توافقها مع الأهداف الاستراتيجية للمجموعة، فضلًا عن الاستراتيجية المحلية لكل وحدة تابعة. تراقب المجموعة بشكل دوري تلك الاستراتيجيات عبر كل الوحدات التابعة لمجموعة البركة للتأكد من أنها تمكن استراتيجية أعمال المجموعة وأهدافها الاستراتيجية.

جميع الوحدات التابعة لمجموعة البركة لديها استراتيجياتها الخاصة للتحول الرقمي وباشرت بالفعل في تنفيذ هذه الاستراتيجيات. تقوم هذه الوحدات الفرعية حاليا بإطلاق حلول وميزات جديدة كجزء من رحلتها للتحول الرقمي، بما في ذلك التطبيقات المصرفية المتطورة عبر الهاتف النقال والمحافظ وميزة التسجيل الرقمي للعملاء وأتمتة المكاتب الخلفية وروبوتات الدردشة ومبادرات الصيرفة المفتوحة المختلفة والفروع الرقمية وغيرها.

وفي الوقت ذاته، نجحت العديد من الوحدات التابعة في استبدال أنظمتها المصرفية الأساسية القديمة بأنظمة مصرفية أساسية حديثة ومتطورة. وتقدم الوحدات التابعة الآن حلولًا جديدة في مجالات عدة مثل الأتمتة والامتثال وإدارة المخاطر والأمن السيبراني بالإضافة إلى استكشاف التقنيات الجديدة المتعلقة بالذكاء الاصطناعي وأتمتة العمليات الروبوتية.

ولدى كل وحدة فرعية خطة لضمان استمرارية الأعمال ومراكز للتعافي من الكوارث وتتم مراجعة وإجراء الاختبارات اللازمة لهذه الخطط بانتظام.

الامتثال لمتطلبات حوكمة الشركات الصادرة عن مصرف البحرين المركزي تحت وحدة الضوابط الرقابية عالية المستوى (HC)

بخصوص الإفصاح عن حالات عدم الامتثال (مبدأ الامتثال أو التفسير)، وبناء على تقييم الامتثال المستقل والذي أجري في عام 2024، فإن مجموعة البركة (ABG) ممتثلة تمامًا لمتطلبات حوكمة الشركات الموضحة في وحدة الضوابط الرقابية عالية المستوى (HC) الصادرة عن مصرف البحرين المركزي في الدليل الإرشادي الخاص به، باستثناء ما يلي:

يجب أن تجتمع لجنة التدقيق: (أ) أربع مرات سنويًا على الأقل. (ب) مرتان سنويًا على الأقل مع مدققي الحسابات الخارجيين. (ج) مرة واحدة سنويًا على الأقل دون حضور الرئيس التنفيذي أو أي ممثل للإدارة التنفيذية، ولكن في حضور رئيس إدارة الامتثال والتدقيق الداخلي والرئيس التنفيذي للمخاطر.	تم استيفاء جميع الاشتراطات. بخصوص البند (ج)، فقد التزم به كل من رئيس المخاطر ورئيس التدقيق الداخلي خلال العام 2024. وتم عقد اجتماع مع رئيس إدارة الامتثال في ديسمبر 2023، وكان من المقرر دعوته إلى اجتماع ديسمبر 2024. ومع ذلك، ونظرًا لازدحام جدول أعمال لجنة التدقيق، فقد تم تأجيل الاجتماع، ومن المقرر عقده في فبراير 2025.

الامتثال لمتطلبات حوكمة الشركات الصادرة عن مصرف البحرين المركزي تحت وحدة الضوابط الرقابية عالية المستوى (HC) (تتمة)

المساهمون الذين تبلغ نسبة حصتهم أكثر من 5% هم كما يلي:

الرقم المسلسل	اسم المساهم	نوع المساهم	الجنسية / بلد التسجيل	المساهمون كما في 31/12/2024	نسبة رأس المال كما في 31/12/2024
1	شركة دلة البركة القابضة ش.م.ب.	شركة	البحرين	784,882,224	%63.15
2	شركة التوفيق للصناديق الاستثمارية المحدودة	شركة	جزر كايمان	240,173,054	%19.32
3	عبد الله عبد العزيز الراجحي	فرد	سعودي	87,313,197	%7.03
	مساهمون آخرون من الأفراد والمؤسسات (حصتهم جميعًا أقل من 5%)		--	130,511,280	%10.50
				1,242,879,755	%100.00

التمويل الاجتماعي والمستدام

تلتزم مجموعة البركة التزامًا تامًا بمسؤولياتها البيئيّة والاجتماعيّة والحوكمة في جميع المناطق التي تعمل فيها. ففي العام 2024، أحرزت المجموعة تقدمًا كبيرًا في المبادرات ذات الصلة، وذلك من خلال دمج برامج الممارسات البيئيّة والاجتماعيّة والحوكمة والاستدامة على نطاق أوسع، وتعزيز التزامها بالممارسات الأخلاقيّة والتنمية المستدامة على الصعيدين المحلي والعالمي.

يظل التعليم أحد أهم مجالات التركيز بالمجموعة، إذ احتفلت هذا العام بيوم البركة السنوي الثالث، وحرصت على مواءمة جهودها مع الهدف الرابع من أهداف التنمية المستدامة التابعة للأمم المتحدة والمتمثل في «التعليم الجيّد». فمن خلال مجموعة متعددة من البرامج، أثرت مجموعة البركة إيجابيًا في حياة أكثر من 4,500 طالب، وذلك من خلال إنشاء المكتبات، والتبرع بالأدوات والمستلزمات التعليميّة، وتقديم منح دراسيّة في المناطق التي تعاني من نقص الخدمات، ودعم فرص التعلّم في المجتمعات المحليّة التي تحتاج للمساعدة.

وفي إطار التزامها بالاستدامة، اتخذت مجموعة البركة خطوات فعّالة للتصدّي لتغيّر المناخ، والحفاظ على الموارد. حيث أجرت المجموعة تقييمًا لانبعاثات الكربون للإلمام بالأثر البيئي الخاص بها بشكل أفضل، وأطلقت مبادرات لإدارة الطاقة وترشيدها، وذلك مثل تركيبات الإضاءة التي تعمل بمستشعرات الحركة، كما قامت بتحديث نُظم التدفئة والتهوية وتكييف الهواء، مما أثمر عن وفورات ضخمة في الطاقة.

كذلك اضطلعت شبكة الوحدات الدوليّة التابعة للمجموعة بدور نشط في ميدان المسؤولية الاجتماعيّة. ففي تركيا، دعمت مجموعة البركة المجتمعات المحليّة المتضررة من الزلزال. أما في باكستان، فقد نظّمت محاضرات توعويّة عن التنمية المستدامة. علاوة على ذلك، عملت مجموعة البركة على دعم التعليم والرعاية الصحيّة، وشاركت في جهود الإغاثة في حالات الكوارث، مما يؤكّد على تفانيها والتزامها بتعزيز رفاه المجتمعات العالميّة. ومن خلال برنامج البركة للمسؤولية الاجتماعيّة، تدعم المجموعة مبادرات التمويل متناهي الصغر، وتقدّم التعليم، وتنمية المجتمع، مما يرسّخ التزامها بمبادئ الإسلام السمحة.

خلال العام 2024، منحت مجموعة البركة الأولوية للتوعية بالممارسات البيئيّة والاجتماعيّة والحوكمة من خلال محاضرات تدريبيّة موجّهة عُقدت عبر أكاديمية البركة، والتي غطت مواضيع رئيسيّة مثل المنتجات المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلاميّة، والحوكمة والامتثال، وذلك بهدف تزويد الموظفين بالمعرفة اللازمة في هذا الصدد. كما عزّزت المجموعة التزامها بدعم التعليم من خلال عقد أول اجتماع سنوي للامتثال للمجموعة، والذي ركّز على الممارسات الأخلاقيّة، ومكافحة غسل الأموال، فضلًا عن أهمية مشاركة المعرفة وتبادل الخبرات على مستوى المجموعة بأكملها.

انطلاقًا من هذه الجهود، حرصت مجموعة البركة على تحسين ممارسات الحوكمة لديها من خلال طرح نُظم حديثة ومتقدّمة وأدوات مؤتمتة لتعزيز الامتثال على مستوى جميع العمليات. واستثمرت المجموعة أيضًا في تنمية قدرات كوادر العمل، إذ قدّمت برامج تدريبيّة متخصصة في مجالات الأخلاقيات وإدارة المخاطر والامتثال. علاوة على ذلك، قامت مجموعة البركة بتعميم سياساتها وإجراءاتها الخاصة بمكافحة الفساد على جميع الموظفين، فضلًا عن ضمان الالتزام بها على جميع مستويات المؤسسة من خلال عقد البرامج التدريبيّة والمحاضرات التوعويّة بشكل دوري منتظم.

وتظل الشفافية والمساءلة من أهم ركائز نهج الممارسات البيئيّة والاجتماعيّة والحوكمة لدى مجموعة البركة. وعليه، طبّقت المجموعة عمليات متكاملة وشاملة لجمع البيانات، والتزمت بالمعايير العالميّة المُعترف بها، بما في ذلك أهداف التنمية المستدامة التابعة للأمم المتحدة والمبادئ الإسلاميّة. وتم تتبع مؤشرات الممارسات البيئيّة والاجتماعيّة والحوكمة بمنتهى الدقة، وستتم مشاركة النتائج من خلال التقرير المعني لعام 2024، والذي يتوافق مع توجيهات الإفصاح الصادرة عن مصرف البحرين المركزي. ويعمل هذا التقرير على إبقاء جميع الأطراف ذات العلاقة على اطلاع بأداء مجموعة البركة في مجال الاستدامة وممارسات الحوكمة.

في العام 2024، بلغ المعدل الإجمالي للتنوّع بين الجنسين على مستوى مجموعة البركة 34%، كما تمثل المرأة نسبة 8% من عضوية مجالس إدارتها. وحافظت المجموعة على التزامها بتحسين نسبة تمثيل المرأة في المستويات القياديّة، وذلك إيمانًا منها بأهمية التنوّع كأحد أهم محركات مسيرة الابتكار والنمو الاستراتيجي. وتوجد لدى المجموعة مبادرات لدعم ممارسات الشمول والإدماج داخل مكان العمل، والنهوض بدور المرأة وإسهاماتها على مستوى المؤسسة.

وبالتطلع إلى العام 2025، تتضمن أولويات مجموعة البركة تعزيز التنوّع بين الجنسين، والارتقاء بمستويات إشراك المجتمعات المحليّة من خلال مبادرات المسؤولية الاجتماعيّة الفعّالة ذات الأثر الملموس، وتوظيف التكنولوجيا لتحسين أُطر الامتثال والحوكمة. وفي إطار مسيرتنا لتعزيز الممارسات البيئيّة والاجتماعيّة والحوكمة، نعمل على رصد وتقييم مدى تأثيرنا على الأطراف المعنية الداخليّة والخارجيّة، وذلك من أجل وضع إطار شامل يتوافق مع قيمنا وأهداف الاستدامة طويلة الأجل بالمجموعة. علاوة على ذلك، نواصل التزامنا بالتمويل الاجتماعي والمستدام، مع منح الأولوية للمشاريع التي تثمر عن قيمة ملموسة ومفيدة للمجتمعات، وتُحسّن الأوضاع المعيشيّة، وترتقي بجودة الحياة في المجتمعات المحليّة التي نعمل فيها.

معلومات أخرى

عن العام المنتهي في 31 ديسمبر 2024م

مدققو الحسابات الخارجيون

بالنسبة لسنة 2024، بلغت أتعاب خدمات التدقيق السنوية وربع السنوية 210,000 دولار أمريكي، وبلغت أتعاب التصديق الأخرى 45,150 دولارًا أمريكيًا.

أعضاء مجلس الإدارة والهيئة الموحّدة للرقابة الشرعية

أعضاء مجلس الإدارة

الشيخ/ عبد اللّه صالح كامل
رئيس مجلس الإدارة

الأستاذ/ محمد إبراهيم الشروقي
نائب رئيس مجلس الإدارة

الأستاذ/ توفيق شاكر مفتي
عضو مجلس الإدارة

الأستاذ/ حسام بن الحاج عمر
عضو مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي للمجموعة

الدكتور/ خالد عبد الله عتيق
عضو مجلس الإدارة

الأستاذة/ داليا حازم خورشيد
عضو مجلس الإدارة

الدكتور/ زياد أحمد بهاءالدين
عضو مجلس الإدارة

الأستاذ/ سعود صالح الصالح
عضو مجلس الإدارة

الأستاذ/ عبد الإله عبد الرحيم صبّاحي
عضو مجلس الإدارة

الأستاذ/ فهد بن إبراهيم المفرج
عضو مجلس الإدارة

الأستاذ/ مسعود أحمد البستكي
عضو مجلس الإدارة

الأستاذ/ موسى عبد العزيز شحادة
عضو مجلس الإدارة

الأستاذ/ ناصر محمد النويس
عضو مجلس الإدارة

الأستاذ/ عبد الملك مزهر
سكرتير مجلس الإدارة

أعضاء الهيئة الموحّدة للرقابة الشرعية

الدكتور سعد بن ناصر الشثري
الرئيس

الشيخ الدكتور عبد اللطيف محمود آل محمود
نائب الرئيس

الشيخ عبدالله بن سليمان بن محمد المنيع
عضو

الدكتور/ العياشي الصادق فداد
عضو

الأستاذ/ يوسف حسن خلاوي
عضو

الدكتور التيجاني الطيب محمد
سكرتير الهيئة الموحّدة للرقابة الشرعية والمراقب الشرعي

اللّجنة	رئيس اللّجنة	عضو في اللّجنة
اللّجنة التنفيذيّة لمجلس الإدارة	▲	●
لجنة مجلس الإدارة للتدقيق	▲	●
لجنة مجلس الإدارة للترشيحات والمكافآت	▲	●
لجنة مجلس الإدارة للمخاطر	▲	●
لجنة مجلس الإدارة لتمويلات الاستدامة والمسؤولية الاجتماعية	▲	●
لجنة مجلس الإدارة للامتثال والحوكمة	▲	●
أعضاء مجلس الإدارة المستقلون		■

*السيد موسى عبد العزيز شحادة عضو مجلس الأمناء السابق، صدر القرار بتاريخ 4 يوليو 2024م